LEB/97/010

238

الجمهورية اللبنانية

مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية
مركز مشاريع ودراسات القطاع العام

المحور الأول : الاطار الإقتصادي و الإجتماعي العام

القسم الأول : الواقع الإقتصادي و الإجتماعي الذي خلفته الحرب

يتناول هذا القسم التغيرات التي أحدثتها الحرب في الجوانب الديمغرافية و الإقتصادية و الإجتماعية للواقع اللبناني .

١ - لمحة عامة عن البنية الديمغرافية و الإقتصادية الإجتماعية للبنان قبل الحرب

أ - السكان و خصائصهم

من المعروف أن لبنان كان قبل الحرب و لايزال من أكثر البلدان فقرا" في مجال البيانات الإحصائية ، و بشكل خاص ما يتعلق منها بأوضاع السكان و القوى العاملة . فمنذ حصول لبنان على استقلاله لم يجر أي تعداد أو مسح على الصعيدين المذكورين . و بقيت المعلومات و البيانات الإحصائية الموثوقة معدومة حتى عام ١٩٧٠ ، حين قامت مديرية الإحصاء المركزي بتحقيق إحصائي بالعينه حول " القوى العاملة في لبنان " (١) و بقيت نتائج هذا التحقيق تشكل مع دراسة أخرى جامعية بنيت عليها (٢) ، المرجع شبه الوحيد الموثوق حول الأوضاع الديمغرافية عموما" و القوى العاملة خصوصا" . الى أن جرى مؤخرا" مسح المعطيات الإحصائية للسكان و المساكن ١٩٩٤-١٩٩٦ (٣) .

بلغ عدد السكان المقيمين في لبنان عند اجراء التحقيق في ١٥/١١/١٩٧٠(باستثناء سكان المخيمات من الفلسطينيين الذين قدر عددهم بما يتراوح بين١٧٥ و ٢٧٥ألف نسمة) ، نحو ٢١٢٦٠٠٠ نسمة ، أعاد كرباج و فارغ تصحيح هذا الرقم ، فتوصلا الى أن عدد سكان لبنان كان في التاريخ المذكور ، نحو ٢٣١٤٠٠٠ نسمة و قدرا كذلك ، أن معدل النمو الطبيعي للسكان في لبنان كان في حدود ٢,٥ ٪ سنويا" (معدل الوفيات حوالي ٩ بالألف و معدل الولادات حوالي ٣٤ بالألف) مع اتجاه في السنوات القليلة التي سبقت اجراء التحقيق الى انخفاض في معدلات الخصوبة .

و كان معدل الهجرة نحو الخارج يزيد عن ٥ بالألف . و نلاحظ أن نسبة التحضر كانت في العام المذكور (١٩٧٠) ، عالية نسبيا" إذ ان ٥٨٪ من المقيمين في لبنان كانوا يسكنون في مدن يزيد عدد سكان الواحدة منها عن ١٠ آلاف نسمة ، كما نلاحظ نسبة التمركز الشديد للسكان في العاصمة بيروت و ضواحيها .

الشيء في الإتجاهات التلقائية للمبادرات الخاصة أو تنسق فيما بينها و تجعلها تصب في خدمة أهداف وطنية واضحة . بعبارة أخرى ، لم يكن لدى الدولة في لبنان سياسة محددة لا في المجال الإقتصادي و لا في المجال الإجتماعي . حتى انه لم يكن لديها الحد الأدنى من المؤسسات و الأدوات التي تتيح لها وضع مثل هذه السياسة و الإشراف على تنفيذها . و بهذا الخصوص نكتفي بالإشارة الى أمرين . الأول و هو ما سبق و ذكرناه من ان لبنان بقي أكثر البلدان تخلفا" من حيث توفر المعطيات و البيانات الإحصائية المتعلقة بأوضاعه الإقتصادية و الإجتماعية و الديمغرافية . و الأمر الثاني هو أن حجم القطاع العام و دوره في الحياة الإقتصادية و الإجتماعية للبلاد ، بقيا متواضعين . فعلى الصعيد النوعي إقتصر القطاع العام ، بالإضافة الى إدارات الدولة العادية ، على عدد محدود من الخدمات و المرافق العامة (كالبريد و الهاتف و مصالح الكهرباء و الماء و المرافئ و المطار ...) التي كان ، تلتزمها شركات خاصة . أما على الصعيد الكمي فإن حجم الإنفاق العام بقي يتراوح بين ٨ و ١٤٪ من الدخل الوطني و بقيت النفقات الجارية تشكل ما بين ٨٠ و ٩٠ ٪ من مجموع الإنفاق . و من ناحية الإيرادات بقيت الضرائب و الرسوم غير المباشرة تشكل نحو ٧٥ ٪ من مجموع إيرادات الموازنة، في حين أن ضريبة الدخل لم تتجاوز ١٠ ٪ من هذه الإيرادات (٤)

لقد استطاع الإقتصاد اللبناني أن يحقق في ظل هذه السياسة معدلات نمو مرتفعه نسبيا" بحيث بلغ معدل نمو الدخل الوطني على امتداد الخمسينات حوالي ٤,٣٪ سنويا" و بالأسعار الثابتة . لكن مناخ الحرية المفرطة الذي أحاط بممارسة القطاع الخاص لنشاطه الإقتصادي ما كان بمقدوره لوحده أن يطلق عملية النمو هذه في لبنان لولا جملة التحولات السياسية و الإقتصادية التي عرفتها المنطقة العربية في تلك الفترة ، من احتلال فلسطين (و تحول نشاط مرفأ حيفا الى بيروت) الى قيام أنظمة إقتصادية إجتماعية موجهة في بعض بلدان المنطقة (و تحول قسم كبير من موارد البلدان المعنية ، المالية و البشرية الى لبنان) الى ارتفاع انتاج النفط و عوائده المالية . وهذه التحولات هي التي مكنت القطاع الخاص في لبنان أن ينطلق ، بالنسبة للمنطقة العربية، من وضع شبه احتكاري على الصعيدين الجغرافي و البشري ، ليلعب دور الوسيط الناشط في العلاقات التي أخذت تنمو بسرعة بين الداخل العربي و العالم الخارجي (الغربي تحديدا") بمكوناتها الثلاثة : حركة البضائع ، حركة الرساميل ، و حركة الرساميل . فاصبح لبنان بذلك المركز الرئيسي للمنطقة على الصعيد التجاري و المالي و السياحي و حتى التعليمي و الصحي .

لكن اضطلاع القطاع الخاص بدور الوسيط ، في ظل دور الدولة المحايد على الصعيدين الإقتصادي و الإجتماعي ، جعل النمو الإقتصادي ينطلق من خلال بنية إقتصادية إجتماعية تتجه نحو المزيد من الخلل . ذلك أن نمو الناتج كان يعني عمليا" إتجاه نحو المزيد من :

- تضخم قطاع الخدمات على حساب الزراعة و الصناعة .
- الإعتماد الإقتصادي على الخارج و التبعية نحوه .
- الإستقطاب الإقتصادي و الإجتماعي لبيروت و ضواحيها .
- التفاوت في توزيع الدخل الوطني .

فهذا المحيط الضيق (الذي لا تتجاوز مساحته ٦,٥٪ من مساحة لبنان الإجمالية) كان يستقطب نحو ٤٥٪ من مجموع سكان لبنان ٠و جاء هذا التمركز نتيجة لحركة النزوح الريفي الكثيفة ، فقد تبين من التحقيق أن مواطنا" لبنانيا" على الأقل من أصل اثنين كان معرضا" للنزوح اثناء حياته ٠

و من ناحية ثانية ، أظهر تحقيق ١٩٧٠ ، الفتوة الواضحة للسكان في لبنان ٠ فقد بلغت نسبة الذين تقل أعمارهم عن ٢٠ سنة نحو ٥٢٪ من مجموع السكان و بلغت نسبة الذين تقل أعمارهم عن ١٥ سنة نحو ٤٢,٥ ٪ من مجموع السكان في حين أن نسبة الذين هم في سن العمل (من ١٥ الى ٦٤ سنة) كانت لا تتجاوز ٥٢,٤ ٪ من مجموع السكان ٠

و فيما يتعلق بالمستوى التعليمي للسكان أظهر التحقيق نفسه أن نسبة الأمية كانت ما تزال عاليه : ٣١٪ عند السكان الذين تزيد أعمارهم عن عشر سنوات (٢١٪ عند الذكور و ٤٢ ٪ عند الإناث) ٠ هذا في حين أن عدد الذين كانوا يتابعون الدراسة بلغ أكثر من ثلث السكان (٥٥٪ منهم ذكور و٤٥٪ اناث)٠هذا مع العلم أن معظم الذين كانوا يحصلون على شهادات ، تابعوا دراسات عامة دون تخصص في مهنة معينة ٠ فالذين تابعوا دراسات مهنية متخصصة من حملة الشهادتين التكميلية أو الثانوية لم تتجاوز نسبتهم ٦,٥ ٪٠ و بشكل عام أظهر التحقيق المذكور أن ٦٠ ٪ من الذكور و ٧٨,٥ ٪ من الإناث (البالغين ٢٥سنة و أكثر) كانوا إما اميين و إما أن مستواهم التعليمي أقل من ابتدائي ، في حين أن نسبة الذين حصلوا على تعليم ابتدائي كانت نحو ١٢٪ عند الذكور و ١٠٪ عند الإناث و نسبة الذين حصلوا على تعليم تكميلي كانت ٧٪ عند الذكور و ٦,٧٪ عند الإناث ، و نسبة الذين حصلوا على تعليم ثانوي كانت ٦٪ عند الذكور و ٣,٧ ٪ عند الإناث ٠ أما الذين حصلوا على تعليم جامعي فلم تتجاوز نسبتهم ٥٪ عند الذكور و ١٪ عند الإناث ٠

ب- السياسة الإقتصادية الإجتماعية قبل الحرب ٠

من المعروف أن الإتجاه الذي غلب بعد الحرب العالمية الثانية في البلدان التي اعتمدت اقتصاد السوق (بشقيها البلدان الصناعية المتقدمة و البلدان النامية)، كان نحو المزيد من تدخل الدولة في الشؤون الإقتصادية و الإجتماعية ٠ أما لبنان فكان من الإستثناءات القليلة التي سارت في عكس هذا الإتجاه ٠ إذ بقي يتمسك بسياسة إقتصادية إجتماعية مفرطة في ليبراليتها ٠

فحتى بداية الستينات ، بقي القطاع الخاص في لبنان يتمتع بحرية شبه كاملة في مجال تنظيم و إدارة نشاطاته ٠ و اكتفت الدولة بدور " الشرطي " الذي يقوم بتأمين الأمن و حماية حرية المبادرة الخاصة مع بعض الإجراءات التي تقتضيها
مصلحة القطاع الخاص و لا يستطيع هذا الأخير تحقيقها بنفسه : كوسائل المواصلات و الإتصال و بعض الأشغال و المرافق العامة الأخرى ٠ و لم تحاول الدولة ، حتى من خلال دورها المحدود هذا ان تقوّم أو تعدل بعض

و الواقع هو انه مع مجيء الرئيس فؤاد شهاب ، الى الحكم في أواخر ١٩٥٨ جرت محاولة لإحداث تحول جوهري في موقع الدولة و دورها في الحياة الإقتصادية و الإجتماعية ٠ و ذلك من خلال وضع مسألة التنمية الإقتصادية و الإجتماعية الشاملة و المتوازنة على جدول اعمال السلطات المسؤولة ٠ فقامت هذه الأخيرة باستقدام بعثة ارفد الفرنسية التي أجرت مسحا" ميدانيا" شاملا" للواقع الإقتصادي و الإجتماعي في لبنان ٠ و على خط مواز قامت بتجهيز الدولة بالادوات التي تمكنها من التخطيط للتنمية و متابعة تنفيذ الخطط و البرامج و مراقبتها ٠ و في هذا السياق ، تم إنشاء عدد من المؤسسات و المصالح المستقلة (مجلس الخدمة المدنية ، مصلحة الإنعاش الإجتماعي ، المشروع الأخضر ، مديرية الإحصاء المركزي ، البنك المركزي ٠) ٠ و بعد ذلك قامت الحكومة و بمساعدة ارفد ، بوضع أكثر من خطة متوسطة المدى للتنمية ٠ و حققت في اطار هذه الخطط انجازات ملحوظة على صعيد توسيع و تحديث البنية التحتية و المرافق و الخدمات الأساسية ٠ خصوصا" لناحية شمول مناطق و فئات كانت محرومة بشبكات الطرق و الكهرباء و المياه و ا لخدمات التعليمية و الصحية ٠ و ما عدا ذلك بقيت الخطط حبرا" على ورق ، و لم ينتج عنها أي تغيير جوهري على صعيد البنية الإقتصادية و الإجتماعية نفسها،بسبب اهمال تطوير بنية الإنتاج و تنمية النشاطات المنتجة في المناطق من جهة ٠و من جهة ثانية بسبب عدم صمود " الشهابية " كنهج في الحكم و كمفهوم لدور الدولة في الحياة الإقتصادية و الإجتماعية ٠ فكانت محصلة السياسة الجديدة ، أن سرّعت في ادماج المناطق اللبنانية في اقتصاد الخدمات المركزي ، بعد أن كانت تعيش نسبيا" على هامشه ٠ و بذلك تلقى النمط التقليدي لنمو الإقتصاد اللبناني دفعا" جديدا"، زادت في زخمه الظروف التي استجدت في المنطقه العربيه بعد حرب حزيران ١٩٦٧ ٠و نقصد بهذا بالنمط التقليدي : الإداء الإقتصادي المميز في ظل إختلالات بنيوية عميقه٠

ج – الإداء الإقتصادي المميز :

تميز الإداء الإقتصادي في فترة ما قبل الحرب بتحقيق معدلات نمو مرتفعة في الناتج المحلي الإجمالي في ظل توازنات عامة نقدية و مالية ، داخلية و خارجية ٠ فبلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة ١٩٦٤-١٩٧٤ ، نحو ٦٪ سنويا" و بالأسعار الثابته ٠ و بذلك يكون متوسط الناتج المحلي للفرد قد تضاعف اربع مرات على أقل تقدير ، بين بداية الخمسينات و منتصف السبعينات ٠ هذا مع العلم أن معدل التضخم لم يعرف ارتفاعا" ملحوظا" إلا في بداية السبعينات ٠ و لم تعان المالية العامة من عجز يذكر، و بالتالي بقي لبنان عمليا" بمنأى عن الدين بشقيه الداخلي و الخارجي ٠ و بالرغم من العجز الكبير في الميزان التجاري ، فإن الرصيد الصافي لحركة الخدمات و التحويلات من الخارج و حركة الرساميل ، كانت تقوم بسد هذا العجز، و تحقق فوائض تزيد باستمرار في احتياط البنك المركزي من الذهب و العملات الصعبة ٠ و هذا ما كان ينعكس ثباتا" ، لا بل تحسنا" ، في سعر صرف الليرة (٥)

د- الاختلالات في البنية الاقتصادية الاجتماعية

لم يترافق النمو الإقتصادي المميز في الستينات و بداية السبعينات مع تخفيف من حدة الخلل الذي كانت تعاني منه البنية الإقتصادية الإجتماعية في لبنان في الخمسينات ، لا بل يمكن أن نقول أنها زادت من جميع النواحي تقريبا" ٠

(١)- التفاوت بين قطاعات الانتاج :

نلاحظ أنه بالرغم من نمو الصناعة بمعدلات سريعة نسبيا" بعد حرب عام ١٩٦٧ ، فإن قطاع الخدمات بقي يمارس هيمنته الكاسحة داخل الإقتصاد اللبناني ٠ ففي عام ١٩٧٣ بلغت حصة هذا القطاع نحو ٧٠ ٪ من الناتج المحلي الإجمالي و نحو ٥٦ ٪ من مجموع القوى العاملة ٠ في حين أن حصة الصناعة لم تتجاوز ١٦ ٪ من الناتج و ١٩ ٪ من القوى العاملة ٠ أما الزراعة فهبطت حصتها الى نحو ١٠ ٪ من الناتج و نحو ١٩ ٪ من القوى العاملة ٠ و كانت حصة قطاع البناء نحو ٥ ٪ من الناتج و ٦ ٪ من القوى العاملة ٠

لكن هيمنة قطاع الخدمات لم تتمثل فقط بالجانب الكمي ، فهنالك أيضا" الجانب النوعي الذي تجسد بضعف بنى قطاعي الزراعة و الصناعة و إنخفاض انتاجيتهما قياسا" على الإنتاجية في قطاع الخدمات ٠ (٦)

(٢) - الإنكشاف على الخارج أو التبعية المفرطه :

كان لبنان بحاجة الى الخارج ، لتصريف الجزء الأكبر من إنتاجه ٠ و كان بحاجة اليه لاستيراد القسم الأعظم من حاجاته السلعية ٠ كما انه كان بحاجه الى الخارج لتأمين جزء مهم من استثماراته ٠ و نستطيع أن نتبين مدى انكشاف الإقتصاد اللبناني على الخارج من خلال المؤشرات التالية العائدة للفترة ١٩٧٣-١٩٧٤ :

- لم تشكل صادرات لبنان السلعيه سوى ٤٠ ٪ من وارداته السلعيه ٠
- كان لبنان يستورد نحو ٧٠ ٪ من حاجاته الصناعية و نحو ٨٥ ٪ من حاجاته الغذائية ٠
- بلغت نسبة مبادلات لبنان الخارجية السلعية و الخدماتية نحو ١٤٠ ٪ من الناتج المحلي الإجمالي و هي نسبة نادرة الوجود على الصعيد العالمي ٠(٧)

(٣) - التفاوت في توزيع الدخل الوطني :

بقيت المعلومات المتداولة في السنوات الأولى من السبعينات حول هذا الموضوع عند الأرقام التي جاءت في تقرير بعثة ارفد في بداية الستينات ، أي أن ٤ ٪ فقط من اللبنانيين كانوا يستأثرون بأكثر من ثلث الدخل الوطني في ، حين أن عدد من وصفهم التقرير المذكور بالفقراء و المعدمين ناهز نصف عدد سكان لبنان (٨)، و تشير بعض التقديرات (٩) الى أن فئة اصحاب الأعمال في التجارة و الفنادق و المصارف التي كانت تشكل في عام ١٩٧٠ نحو ٢,٥ ٪من مجموع القوى العاملة قد استحوذت على نحو ثلث الناتج الوطني ، في حين ان فئة الأجراء و المياومين التي كانت تشكل نحو ٦٥ ٪ من مجموع القوى العاملة لم تتجاوز حصتها ثلث الناتج الوطني .

(٤) - التفاوت الاقتصادي و الإجتماعي بين العاصمة و المناطق :

زادت كثيرا" درجة تركز النشاط الإقتصادي في بيروت و محيطها القريب من جبل لبنان عما كانت عليه في بداية الستينات . فقد استقطب هذا المحيط الضيق من الأراضي اللبنانية في النصف الأول من السبعينات نحو ٧٠ ٪ من النشاط الصناعي و نحو ٦٥ ٪ من حركة التشييد و البناء و نحو ٨٥ ٪ من حركة النقل البحري، إضافة الى حركة النقل الجوي بأكملها ، و نحو ٩٥ ٪ من المؤسسات المصرفيه و ٩٠ ٪ من اسرة الفنادق و ٧٠ ٪ من اسرة المستشفيات و ٨٠ ٪ من مؤسسات التعليم الخاصة و جميع مؤسسات التعليم العالي و الإعلام و٧٥ ٪ من الجسم الإداري ، أي ما لا يقل عن ٧٠ ٪ من النشاط الإقتصادي بشقيه الخدمي و السلعي (١٠).فكان على بقية المناطق أن تتقاسم أقل من ثلث النشاط الإقتصادي .مع العلم أن توزيع هذا الثلث على المناطق قد جرى أيضا" بشكل متفاوت ، أفادت منه بالدرجه الأولى المراكز الحضريه . و النتيجه كانت حركة نزوح ريفي على درجة عالية من الكثافه ، استوعبت الهجرة قسما" منها و القسم الآخر توجه نحو العاصمة و ضواحيها. و اصبحت هذه الأخيرة تستقطب حوالي نصف سكان لبنان ، الا انها لم تتمكن من تأمين فرص عمل منتجه لجميع هؤلاء . فقام حولها " حزام بؤس " عريض تفشت فيه على نطاق واسع البطالة و الأعمال الهامشية .

(٥) - التشوهات في سوق العمل :

يظهر من التحقيق الإستقصائي الذي أجري في ١٩٧٠حول أوضاع القوى العاملة ، ان سوق العمل في لبنان كانت تعاني من تشوهات كثيرة يمكن ملاحظتها على ثلاثة مستويات رئيسية (١١)

(أ) – على المستوى الأول ، نلاحظ أن معدلات النمو الإقتصادي المرتفعه قد ترافقت مع معدلات مشاركه في النشاط الإقتصادي منخفضة و معدلات بطاله مرتفعه فنسبة المشاركة في النشاط الإقتصادي لم تتجاوز في عام ١٩٧٠ ، ٢٧ ٪ من مجموع السكان (٤٣,٨ ٪ عند الذكور و ٩,٥ ٪ عند الإناث) و بلغت نسبة البطاله ٨,١ ٪ من مجموع القوى العاملة ٠أما نسبة الهجرة فكانت أعلى من ٥ بالألف سنويا" (لأن هذه الأخيرة لا تشمل الأسر التي تهاجر بكاملها)(١٢)٠

(ب) – في المستوى الثاني ، نلاحظ أن معدلات المشاركة المنخفضة و معدلات البطالة و الهجرة المرتفعه قد ترافقت مع استخدام لليد العاملة غير اللبنانية على نطاق واسع ٠و بهذا الخصوص أظهر تحقيق ١٩٧٠ أن نحو ١٠ ٪ من مجموع السكان المقيمين في لبنان كانوا من غير اللبنانيين ٠ غير أن الأكثريه الساحقه للعماله غير اللبنانية كانت من الفلسطينيين و السوريين الذين لم يتناولهم التحقيق إما لأنهم من سكان المخيمات و إما لأنهم اعتبروا من غير المقيمين ٠

(ج) – في المستوى الثالث ، نلاحظ ان النشاط الإقتصادي و النظام التعليمي كانا كلاهما يعمل باستقلال عن الآخر ٠فالخبرة العمليه كانت تشكل جوازا" المرور الرئيسي الى مختلف المراتب المهنية ٠ فقد أظهر تحقيق ١٩٧٠ أن ٨٣ ٪ من " المديرين و موظفي السلك العالي " كانوا في مستوى التعليم الإبتدائي و ما دون ٠ كما أظهر ان نحو ٤٢ ٪ من"اختصاصي الخدمات " كانوا أميون ، و أن أكثر من ٥٠ ٪ منهم كانوا في مستوى التعليم الإبتدائي و ما دون ٠ أما المشتغلون في التجارة فكان ٢٢ ٪ منهم أميون و نحو ٥٧ ٪ كانوا في مستوى التعليم الإبتدائي و ما دون ٠ و يؤكد على ذلك الطابع النظري الأكاديمي الذي كان طاغيا" على النظام التعليمي ٠ فطلاب التعليم التقني و المهني لم تتجاوز نسبتهم ٩ ٪ من مجموع الطلاب في المستويين المتوسط و الثانوي ٠

٢ – المتغيرات الإقتصادية و الديمغرافية و الإجتماعية التي نتجت عن الحرب الأهلية ٠

في حين كان لبنان في أواسط السبعينات ، بحاجة ماسه الى سياسة تعمل على تحويل نموه الإقتصادي المميز الى تنمية إقتصادية إجتماعية شامله ، جاءت الحرب ، لتضع حدا" لحركة النمو نفسها و تأتي بسلسلة اختلالات إقتصادية و ماليه جديدة ، و تفاقم في الوقت نفسه في الإختلالات البنيوية التي كانت موجودة أصلا" ٠

أ – الخسائر التي ألحقتها الحرب بالإقتصاد الوطني

ألحقت الحرب التي استمرت نحو ستة عشر سنه ، خسائر و أضرار فادحة بالإقتصاد اللبناني شملت مختلف عناصره و مكوناته كافة " ٠

(١)- الخسائر في الموارد البشرية :

و تشمل ما تسببت به الحرب من وفيات و إعاقات و هجره ٠ بهذا الخصوص نلاحظ أن التقديرات تتفاوت كثيرا" ٠ فبالنسبة لعدد القتلى تتراوح التقديرات من ٦٥ ألف الى ١٠٠ ألف قتيل ٠(١٣) ٠ أما عدد الإعاقات فقد تراوحت تقديراته من ١٥ ألف الى ١٠٠ ألف (١٤) ٠ كما تراوحت التقديرات حول رصيد الهجرة الصافي الخارج من نحو ٥٠٠ ألف الى نحو ٩٠٠ ألف مهاجر (١٥) ٠ هذا و مما لا شك فيه أن الهجرة الخارجيه قد تناولت بشكل خاص فئة السكان الذين هم في سن العمل و تحديدا" الناشطين إقتصاديا" (١٦)

(٢)- الخسائر في رأس المال المادي :

الحقت الحرب خسائر جسيمة في جميع أنواع رأس المال المادي : من البنى التحتيه و المرافق العامه (شبكات الكهرباء و المياه و الهاتف ، و الطرق و الصرف الصحي و المرافئ ٠٠٠) الى الأبنيه السكنيه مرورا" بالمؤسسات الإقتصاديه ، بما فيها المباني و المنشآت و الآلات و المعدات ٠ كذلك فإن الحرب التي استغرقت هذه المدة الطويلة ، جعلت قسما" كبيرا" من رأسمال المادي ، الذي لم يطاله الدمار او الخراب ، يتقادم دون أن يكون هنالك إمكانيه لإستبداله ٠ و قد قدرت الخسائر التي لحقت مباشرة بالرأسمال الوطني المادي خلال الحرب بما يزيد عن ٢٥ مليار دولار (١٧)

(٣)- الخسائر التي لحقت بالإنتاج :

بالإضافه الى الخسائر التي لحقت بالإنتاج من جراء الخسائر المباشرة التي لحقت برأس المال المادي ، فإن عجلة النشاط الإقتصادي كانت تتوقف باستمرار و لفترات طويله نسبيا" ، حسب مدة إحتدام المعارك و تنقلها من منطقه الى أخرى ٠ فإذا أضفنا الخسائر التي لحقت برأس المال المادي الى الخسائر التي نتجت عن توقف عجلة الإنتاج(أي الفرق بين الناتج المحلي في حال كان قد تابع نموه بالمعدلات التي عرفها قبل الحرب و الناتج الفعلي اثناء الحرب) لأصبح مجموع الخسائر التي حلت بالإقتصاد اللبناني طوال فترة الحرب يتراوح، حسب التقديرات ، ما بين ٤٠ و ٥٥ مليار دولار (١٨) ٠
و لما كانت بيروت و ضواحيها هي التي شكلت ساحة الحرب الرئيسيه ، فإن أهم الخسائر التي لحقت بالإقتصاد اللبناني تمثلت بالضربة شبه القاضيه التي لحقت بالدور الإقليمي للإقتصاد اللبناني ٠

ذلك أن هذا المحيط الضيق من الأراضي اللبنانية ، كان كما سبق و ذكرنا ، يشكل مركز الثقل الكاسح للنشاط الإقتصادي بشكل عام ، و بشكل خاص لمحركه الرئيسي ٠ أي الفروع الخدميه الأكثر ديناميكيه٠ و هي تحديدا" التي كانت تعمل من أجل تلبية الطلب المتنامي الآتي من المنطقه العربيه : سياحه و اصطياف ، ترانزيت البضائع و الأشخاص و رؤوس الأموال ٠٠٠

و يلي ذلك الخسارة التي لحقت بقطاع الصناعة ، و فداحة هذه الخسارة تتمثل بايقاف الحرب لاندفاعة الصناعة اللبنانية القوية التي انطلقت في أواخر الستينات٠ أضف الى ذلك الخسائر التي لحقت بهذا القطاع من جراء الخراب و الدمار الذي أصاب رأسماله المادي ، من أبنيه و معدات و تجهيزات ٠ و قد قدرت جمعية الصناعيين الأضرار المباشرة و غير المباشرة التي لحقت بالقطاع الصناعي، فقط في خلال الفترة ١٩٨٩ - ١٩٩٠ ، بنحو ١,٥ مليار دولار (١٩)

أما الزراعة ، فالدمار الذي لحق برأس المال فيها بقي بشكل عام محدودا" و اقتصر على ما ألحقته الإجتياحات و الإعتداءات الإسرائيليه من خسائر ببساتين الحمضيات و الموز و الزيتون و بعض المحاصيل الأخرى في الجنوب و البقاع الغربي ٠ و كانت الخسارة أكبر من جراء الهجرة الداخليه و الخارجيه التي جعلت بعض الزراعات في جنوب لبنان توشك على الإنقراض ، كزراعة الحبوب و التبغ ، و من جراء الصعوبات التي كان يلاقيها تصريف المحاصيل داخليا" و خارجيا" بسبب تدهور الأوضاع الأمنيه و الحواجز المسلحة بين المناطق ٠

(٤)- الخسائر التي لحقت بالقطاع العام :

من المعروف أن الميليشيات و قوى الأمر الواقع ،قامت بتجريد الدولة من معظم سلطتها السياسيه و الأمنيه ، العسكريه و الإداريه ، مما جعلها عاجزه عن تحصيل القسم الأكبر من موارد الخزينه الماليه ، سواء الضرائب و الرسوم العاديه أم أسعار الخدمات التي تقدمها (كهرباء ، مياه ، إتصالات سلكيه و لاسلكيه)٠ و تحول جزء كبير من هذه الموارد خصوصا" الرسوم الجمركيه ، الى صناديق الميليشيات الخاصه ٠

و فيما يتعلق بايرادات الموازنه العاديه نلاحظ انها شكلت في الأعوام ١٩٧٥ و ١٩٨٢ و ١٩٨٧ و ١٩٨٩ و بالأسعار الثابته على التوالي ٥٧ ٪ و ٦٨ ٪ و ١٨ ٪ و ١٢ ٪ من ايرادات موازنه عام ١٩٧٤ (٢٠) ٠ الى ذلك أضف شلل العمل الإداري و تدني انتاجيته بسبب تدخلات قوى الأمر الواقع و غياب الموظفين فترات طويله عن أعمالهم و شغور العديد من المراكز الإداريه القياديه٠

ب- اثر الحرب على الإداء الإقتصادي :

مقارنة بالإداء الإقتصادي قبل الحرب ، جاءت هذه الأخيرة بأربعة اختلالات رئيسية : تقلص الناتج المحلي الإجمالي ، عجز كبير في الماليه العامه ، تدهور في سعر صرف الليرة و تضخم جامح ٠ و الواقع هو أن حدة هذه الإختلالات لم تكن هي ذاتها على امتداد سنوات الحرب ٠ إذ انها لم تأخذ ابعادها الخطيرة إلا بعد الإجتياح الإسرائيلي في عام ١٩٨٢ ، الذي شكل منعطفا" رئيسيا" في الحرب اللبنانيه، ليس فقط على الصعيدين السياسي و العسكري ، بل و أيضا" على الصعيد الإقتصادي ٠

(١)- الإداء الإقتصادي خلال الفترة ١٩٧٥-١٩٨٢

كان يمكن أن يكون الأداء الإقتصادي في هذه المرحله أسوأ بكثير مما كان عليه فعلا" ، نظرا" لفداحة الأضرار و الخسائر التي لحقت بالإنتاج و عناصره و البنى التحتيه و المرافق العامه ٠ لكن جملة من العوامل عملت على الحد من سرعة التدهور في الوضع الإقتصادي ٠و في مقدمة هذه العوامل تدفق التحويلات الماليه بكثافه من الخارج ، في حين عرفت الدولة على المستوى السياسي كيف تحافظ على حد أدنى من هيبتها و دورها، من خلال التزامها جانب الحياد النسبي بين الأطراف اللبناني في النزاع ٠و قد قدر رصيد التحويلات الماليه الصافي في لبنان بنحو ١٨٠٠ مليون دولار كمتوسط في السنه (٢١) أي نحو ٤٥ ٪ من مجموع المداخيل الموزعه في لبنان ٠ و جاءت هذه التحويلات من ثلاثة مصادر رئيسيه :

- تحويلات اللبنانيين العاملين في الخارج الذين زادت أعدادهم كما ارتفعت مداخيلهم ، خصوصا" في الأقطار العربيه النفطيه بفضل ما سمي بالفورة النفطيه٠

- التمويل الخارجي لنفقات منظمة التحرير الفلسطينيه ٠

- التمويل الخارجي لأطراف الصراع اللبنانيين من ميليشيات و أحزاب ٠
و قد سمح هذا الدفق من التحويلات الماليه بابقاء الطلب الفعال على مستوى مقبول٠ و ساهم بالتالي في لجم تدهور النشاط الإقتصادي عبر توظيف القطاع الخاص له على شكلين :

الشكل الأول و هو إعادة توزيع بعض النشاطات الإقتصاديه جغرافيا" ، فبعد تدمير وسط بيروت التجاري و عدد من المناطق الصناعية في ضواحيها ، و مع حركة الفرز السكاني التي رافقت تهجير قسم كبير من السكان ، انتقل جزء كبير من حركتي التجارة و البناء ، و جزء أقل من النشاط الصناعي و الحرفي الى عدد من المناطق ٠ فانتعشت بشكل خاص مدن جونيه و صيدا و محور المصنع - شتوره ٠و بدرجة أقل انتعشت مدن طرابلس و صور و بعلبك ٠

الشكل الثاني و هو ظهور نشاطات اقتصاديه جديده ، ففي مقابل تدهور أوضاع الخدمات التي كان ينتجها لبنان لصالح السوق الخارجيه ، ظهرت مروحه واسعه نسبيا" من النشاطات الخدميه الموجهه بمعظمها نحو السوق المحليه ٠ و التي يمكن حصرها في اربع مجموعات :

- مجموعه من النشاطات الخدميه الحديثه ٠ كخدمات الدعايه و الإعلان و الإعلام و المعلوماتيه و الإستشارات ٠٠٠
- مجموعه من النشاطات العسكريه و شبه العسكريه التي انخرطت فيها أعداد كبيرة من الشباب اللبناني
- مجموعه من النشاطات التي تندرج عادة تحت عنوان " الإقتصاد الموازي " و هي مجموعة النشاطات ذات الطابع الإقتصادي أو المالي التي تأخذ قنوات غير شرعيه و مخالفة للقانون : جباية الميلشيات للرسوم و الضرائب العائدة للدولة ، فرض رسوم و اتاوات جديدة على حركة الأشخاص و البضائع ، تجارة الممنوعات و المسروقات و التهريب (مخدرات ، سيارات ، آثار ، سلاح ٠٠٠الخ) ٠
- مجموعه من النشاطات التي تندرج عادة في القطاع غير الرسمي او غير المنظم للأعمال Informal Sector : باعه متجولون ، استخدام الأرصفه و المساكن كأماكن لممارسة النشاط الإقتصادي ٠

لهذه الأسباب إذن لم يتدهور الإداء الإقتصادي أكثر ، و بقي في حدود معقوله على الأصعده الأربعه :

(أ) - <u>بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي</u> نلاحظ أن حجمه شكل خلال الفترة ١٩٧٥- ١٩٨١ ، كمتوسط سنوي ، و بالأسعار الثابته ، نحو ٦٠ ٪ مما كان عليه في عام ١٩٧٤ (٢٢)

(ب)- <u>بالنسبة للعجز في الماليه و الدين العام</u> نلاحظ أن الفائض في الموازنه في عام ١٩٧٤ قد تحول الىعجز في عام ١٩٧٥ قدره ٢٢٪ من مجموع النفقات ٠ و أخذ هذا العجز يرتفع تدريجيا" ، الى أن اصبح نحو ٤٤ ٪ من مجموع النفقات في عام ١٩٨٢ ٠ و ارتفعت نسبة العجز بين العامين ١٩٧٧ و ١٩٨١ من ١٤ الى ١٧ ٪ من الناتج المحلي الإجمالي (٢٣)

(ج)- <u>بالنسبة لسعر صرف الليرة</u> :نلاحظ أن الليرة اللبنانيه لم تخسر سوى نصف قيمتها بين عامي ١٩٧٤ و ١٩٨٢ (٢٤)

(د)- <u>بالنسبة للتضخم</u> نلاحظ أن مؤشر اسعار الإستهلاك ، قد ارتفع بمعدل وسطي ناهز ٢٠٪ سنويا" خلال الفترة ١٩٧٥-١٩٨٢ ، أي ان الليرة فقدت خلال الفترة المذكورة نحو ٧٥ ٪ من قوتها الشرائيه (٢٥)

(٢)- الإداء الإقتصادي خلال الفترة ١٩٨٣-١٩٩٠

تميزت هذه المرحله عن سابقتها بفقدان الإقتصاد اللبناني للمقومات التي كانت تمكنه من المقاومه و الصمود النسبي . و قد جرى هذا التحول بفعل عوامل عدة ليست جميعها على علاقة مباشرة بالحرب أهمها :

- تقلص التحويلات الماليه من الخارج بسبب خروج منظمة التحرير من لبنان و انخفاض حجم التحويلات الماليه للبنانيين العاملين في الأقطار النفطيه نتيجة للأزمة الإقتصاديه التي أحدثتها في الأقطار المذكورة الحرب العراقيه - الإيرانيه، بالتزامن مع إنخفاض أسعار النفط الخام .
- تخلي الدولة عن موقفها المحايد نسبيا" في الصراع و انقسامها على نفسها فيما بعد، و ما رافق ذلك و نتج عنه ، من لجوء الحكومة الى استيراد السلاح على نطاق واسع و دخول البلاد في دورة جديدة من العنف ، كانت أشد تدميرا" من سابقاتها . ففقد الأمل بحل قريب للأزمة ، و دخل القطاع الخاص في دوامة من الإحباط لم يعرفها من قبل . مما أدى من جهة ، الى نضوب إحتياطي مصرف لبنان من العملات الصعبة، و هروب كثيف لرؤوس الأموال نحو الخارج من جهة ثانية . و بذلك أخذت تتحطم الدفاعات المتبقية للإقتصاد اللبناني و جاءت بعد ذلك سياسة الدولة الماليه و النقديه لتعمل موضوعيا" على مفاقمة الوضع . فأخذ سعر صرف الليرة يتدهور بسرعة .

و على خط مواز أخذت تتلاشى ايرادات الدولة الماليه التي كانت ،أصلا" قد تقلصت كثيرا" في المرحلة السابقة . هذا في حين بقي الإنفاق الحكومي على مستوى عال نسبيا"، بعد أن اضيفت اليه النفقات العسكريه المتزايده من جهة و ارتفاع اسعار السلع المدعومة (المحروقات و القمح) من جهة ثانية . فارتفع العجز في الموازنة العامة ، و أخذ الدين العام يتراكم بوتيرة متسارعة . وكانت النتيجة أن أفلتت الأسعار من عقالها و دخل لبنان في حقبه جديدة من التضخم الجامح الذي أقفل على حلقة جهنمية أخذت تتفاعل فيها الظواهر الثلاث : تدهور سعر صرف العملة الوطنية، تفاقم الدين العام ، و ارتفاع الأسعار . و أسرع في تفاعل هذه الظواهر اشتداد المضاربة على سعر صرف الليرةبدخول مراكز ماليه - سياسية كبرى الى ساحتها متوسله ، من طريقها ، إدخال بعض التوازن الى مواقعها الماليه التي أخذت تهتز . و نخص بالذكر ثلاثة من هذه المراكز :

- الفعاليات الإقتصادية و الماليه في القطاع الخاص، و خصوصا" المصارف التي لم تجد فرصا" أكثر ربحية لتوظيف اموالها .
- الدولة نفسها (عبر البنك المركزي) التي رأت نفسها مجردة من ايراداتها فوجدت بذلك وسيلة لتغطية جزء من نفقاتها .

- الميليشيات و قوى الأمر الواقع التي بدأت مواردها الخارجيه بالنضوب .

و هكذا نلاحظ أن التدهور شمل جميع المستويات :

(أ) - بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي نلاحظ أن هذا الناتج ، الذي كان قد تراجع عام ١٩٨١ بنحو ٤٠ ٪ عن عام ١٩٩٤ ، قدرت نسبة تراجعه بين عامي ١٩٧٥ و ١٩٩٠ بحوالي الثلثين (٢٦) . أي أن حجم الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٩٠ لم يعد يشكل بالأسعار الثابته سوى ثلث حجم الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٧٥ .

(ب)- بالنسبة للعجز في الموازنة و حجم الدين العام ،نلاحظ أن العجز في الموازنة ،الذي كان في حدود ٤٤ ٪ من مجموع النفقات في عام ١٩٨٢، قد ارتفع في العام ١٩٨٩ الى نحو ٩٦ ٪ . و بذلك ارتفع الدين العام الداخلي من ١٤ مليار ليرة في نهاية ١٩٨٢ الى ١٩٤ مليار ليرة في نهاية ١٩٨٧ و الى ١٥٩٠ مليار ليرة في نهاية ١٩٩٠ (٢٧)

(ج)- بالنسبة لسعر صرف الليرة . نلاحظ أن الليرة ،التي خسرت نحو نصف قيمتها مقابل الدولار الأميركي بين عامي ١٩٧٤ و ١٩٨٢ ،أصبحت قيمتها في عام ١٩٩٠ نحو ٣٠٠ مرة أقل من قيمتها مقابل الدولار في عام ١٩٩٠ (الدولار الأميركي الواحد الذي كان يساوي ٢,٣ ليرة لبنانية في عام ١٩٧٤ اصبح يساوي ٤,٧ ليرة في عام ١٩٨٢ ثم أصبح يساوي ٧٠٢ ليرات في عام ١٩٩٠) (٢٨)

(د)- بالنسبة للتضخم نلاحظ أن المعدل الوسطي لإرتفاع اسعار الإستهلاك ،الذي كان في حدود ٢٠ ٪ كمتوسط سنوي خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨١ ،قد قفز الى نحو ١٣٨ ٪ كمتوسط سنوي خلال الفترة ١٩٨٥ - ١٩٩٠ (٢٩)

(ه)- بالنسبة لميزان المدفوعات : نلاحظ انه بعد أن كان في الفترة ١٩٧٥-١٩٨٢ يحقق فائضا"، بالرغم من ارتفاع العجز في الميزان التجاري،أخذ في الفترة١٩٨٣-١٩٩٠ ،و بالرغم من الإنخفاض الملحوظ في عجز الميزان التجاري ، يحقق باستثناء عدد قليل من السنوات ، عجزا" ملحوظا" بلغ أقصاه في عام ١٩٨٤ .فبلغ في العام المذكور نحو ١٢٨٠ مليون دولار . و انخفض هذا العجز الى نحو ٣٠٠ مليون دولار في عام ١٩٨٩ ،ثم ارتفع الى نحو ٤٣٠ مليون دولار في عام ١٩٩٠ (٣٠). هذا و تشير التقديرات الى أن حجم الدين العام الخارجي (باستثناء الديون المترتبه على شراء السلاح) ،الذي كان بحدود ٢٠٠ مليون دولار في عام ١٩٨٢ قد ارتفع الى نحو ٤٠٠ مليون دولار في العام ١٩٨٩ ،مشكلا" بذلك نحو ١٥ ٪ من الناتج المحلي الإجمالي (٣١)

ج- أثر الحرب على الصعيد الديمغرافي و الإجتماعي :

(١)- أثر الحرب على السكان و حركتهم :

(أ) - عدد السكان

يظهر من الدراسات المتاحة ان معدلات الخصوبة و الولادات قد انخفضت في فترة الحرب بشكل ملحوظ. و انخفضت أيضا" معدلات الوفيات و لكن بنسبة أقل. مما أدى الى انخفاض واضح في معدلات النمو الطبيعي، بحيث انها لم تتجاوز ٢,٢٪سنويا" (٣٢) .و على أساس هذا المعدل لنمو السكان كان يجب أن يكون عدد سكان لبنان (باستثناء سكان المخيمات الفلسطينيه) نحو ٣,٣ مليون نسمه في عام ١٩٨٧ و نحو ٣,٥ مليون نسمه في عام ١٩٩٠ . و لكن بسبب وفيات الحرب ،و خصوصا" بسبب حركة الهجرة الكثيفة نحو الخارج ، كان العدد الفعلي للسكان أقل بشكل ملحوظ . فالتحقيق الإستقصائي الذي جرى في عام ١٩٨٧ حول النزوح القسري للسكان (التهجير) (٣٣) ، أظهر ان عدد سكان لبنان في العام المذكور ، كان نحو ٣,٠٦ مليون نسمه . و في عام١٩٩١ قدر عدد السكان بنحو ٣,١ مليون نسمه (٣٤)

(ب)- الوفيات الناتجة عن الحرب و الهجرة الخارجيه :

سبق و ذكرنا أن أكثر التقديرات جديه تجعل رقم الوفيات الناتجة عن الخرب يتراوح ما بين ٦٥ الف و ١٠٠ الف قتيل و رقم الرصيد الصافي للهجرة نحو الخارج يتراوح ما بين ٥٠٠ الف و ٩٠٠ الف مهاجر .

(ج)- التهجير و الفرز السكاني :

طاول التهجير حوالي ٨١٠ الف مواطن أي نحو ٢٨ ٪ من اللبنانيين المقيمين . إلا أن التهجير لم يعد يشمل في أواخر عام ١٩٩٠ إلا حوالي ٤٥٠ الف شخص (٣٤) . و بخصوص التهجير لا بد من الإشارة الى انه أخذ طابعا" طائفيا" و أحدث على هذا الأساس فرزا" سكانيا" طاول معظم المناطق اللبنانية.

(٢)- أثر الحرب على القوى العاملة و سوق العمل :

- تشير المعلومات المتاحة حول القوى العاملة في لبنان خلال فترة الحرب ، أن حجم هذه القوى قد ازداد بشكل ملحوظ خلال الفترة المذكورة ، من نحو ٥٧٢ الف في عام ١٩٧٠ الى نحو ٩٢٣ الف في عام ١٩٨٧ (٣٥).و ذلك بالرغم من أن الهجرة نحو الخارج قد طاولت بشكل رئيسي الناشطين إقتصاديا" .و يعود ارتفاع عدد القوى العاملة خلال الحرب الى سببين رئيسيين هما:

ارتفاع نسبة السكان في سن العمل و ارتفاع معدل المشاركة في النشاط الإقتصادي العائد بدوره للتعويض عن التدهور الكبير الذي حدث في القدرة الشرائيه للمداخيل .

و بخصوص معدل المشاركة في النشاط الإقتصادي تحديدا" ، نلاحظ أنه قد ارتفع من نحو ٢٧ ٪ في عام ١٩٧٠ الى نحو ٣٠ ٪ في عام ١٩٨٧ (ارتفع معدل المشاركة في النشاط الإقتصادي خلال الفترة المذكورة من نحو ٤٤ ٪ الى نحو ٥٠٪ عند الذكور و من نحو ٩,٥ الى ١٠,٢ ٪ عند الإناث و بذلك اصبحت القوى العاملة تتوزع بنسبة ٨٤ ٪ تقريبا" من الذكور و ١٤ ٪ من الإناث) (٣٦).

و أظهر تحقيق ١٩٨٧ أيضا" ،أن المستوى التعليمي للقوى العاملة اللبنانية قد ارتفع بشكل ملحوظ خلال الحرب . و اصبح قطاع الخدمات يستقطب في العام المذكور نحو ٦٥ ٪ من القوى العاملة بعد أن كان يستقطب نحو ٥٦ ٪ في عام ١٩٧٠ ، في حين انخفضت نسبة العاملين في قطاع الزراعة من ١٩ ٪ الى ١٢ ٪ من مجموع القوى العاملة. و من ناحية ثانية انخفضت حصة بيروت الإدارية من القوى العاملة في الفترة نفسها من نحو ٢٨ ٪ الى نحو ١٧ ٪ و ارتفعت بالمقابل حصص بقية المحافظات (٣٧).

و فيما يتعلق بالبطالة لا تشير المعلومات المتاحه الى أن معدلاتها خلال الفترة الأولى من الحرب (١٩٧٥-١٩٨٢) قد ارتفعت ،بشكل ملحوظ، عن المستوى الذي كانت عليه في اوائل السبعينات ، و ذلك لعدة أسباب منها :

- ان الهجرة الكثيفة نحو الخارج قد تناولت بشكل رئيسي الناشطين اقتصاديا" .
- ان النشاط الإقتصادي لم يتدهور بشكل دراماتيكي .
- ان فرص العمل التي فقدت بفعل الحرب جرى التعويض عنها بتوسع الأعمال الخدمية الهامشية .

—

حتى ان الوجه العكسي لظاهرة البطالة هو الذي كان الشاغل على صعيد سوق العمل . و نقصد الشكوى ، في الفترة المذكورة، من النقص في اليد العاملة المتخصصه و المؤهلة، في عديد من القطاعات بسبب الهجرة تحديدا" (٣٨)

—

أما في المرحلة الثانية من الحرب (١٩٨٣-١٩٩٠) فتشير المعلومات المتوفرة الى أن نسبة البطالة قد ارتفعت بالرغم من استمرار نزف الهجرة نحو الخارج ٠
ذلك أن تدهور الأداء الإقتصادي ، و ما نتج عنه من ارتفاع كبير في أكلاف المعيشة ، دفع قسماً" لا يستهان به من أفراد الطبقة الوسطى ، الذين كانوا لا يعملون ، للإنخراط في سوق العمل ، سعياً" وراء الحد من التدهور الحاصل في مستوى معيشتهم ٠ و قد أظهر تحقيق ١٩٨٧هذا الإرتفاع في معدل البطالة ، حيث بلغ في السنه المذكورة أكثر من١٠٪٠و تشير التقديرات الى أن معدل البطالة خلال الفترة ١٩٨٨-١٩٩٠ لم يرتفع كثيراً" بسبب إشتداد زخم الهجرة نحو الخارج من جهة و ارتفاع معدلات التضخم من جهة ثانية ،فبقي في حدود ١٠-١٢ ٪ (٣٩)٠ و الى جانب البطاله بشكلها السافر ، نلاحظ أن البطالة بأشكالها الأخرى (بطاله مستترة و عمالة ناقصة) قد تفشت كثيراً" خلال هذه المرحلة من الحرب ٠ و يمكن أن نكوّن فكرة بهذا الخصوص ، اذا وضعنا الزيادة الملحوظة في حجم القوى العاملة ،خلال الفترة المذكورة ،مقابل التدهور الحاد في حجم الناتج المحلي (هذا يظهر مدى تفشي الأعمال ذات الإنتاجية المنخفضة) ٠ و من جهة ثانية نلاحظ أن السنوات الأخيرة من الحرب قد شهدت تضخماً" كبيراً" في إعداد المنتسبين الى بعض المهن الحرة من مهندسين و أطباء و صيادلة و محامين بشكل تجاوز كثيراً" حاجات لبنان من هذه الإختصاصات (٤٠) ٠

- أثر الحرب على مستوى المعيشة :

نتج عن الحرب تدهور كبير في مستوى معيشة معظم السكان ٠ مما أدى الى تفتيت الطبقة الوسطى التي كانت تشكل العامود الفقري للمجتمع اللبناني ٠ فانحدرت هذه الطبقة بأغلبيتها الى مستوى الفقر ٠ و أصبح لبنان يعاني بالتالي من استقطاب حاد تمثل بانقسام المجتمع الى فئتين واحدة قليلة العدد جداً" تتكون من أغنياء كبار و أخرى واسعة جداً" تتكون من فقراء و معدمين ٠ و من المؤشرات الرئيسية على تدهور مستوى معيشة معظم السكان في لبنان ما يلي :

- انخفاض قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابته في عام ١٩٨٩ الى أقل من ثلث قيمته بالأسعار الثابته في عام ١٩٧٤ ٠ في حين أن نسبة انخفاض الأجر الوسطي كانت أكبر ، بحيث لم يشكل هذا الأخير في عام ١٩٨٩ سوى ٢٧ ٪ من قيمته الحقيقية في عام ١٩٧٤ ٠ هذا مع العلم أن نحو ٦٥ ٪ من القوى العاملة كانت تعيش من الرواتب و الأجور و ما شابهها ٠

– بالإضافة الى الإنخفاض الكبير في قيمة الرواتب و الأجور، كان هنالك إنخفاض مواز في القيمة الحقيقة للتقديمات الإجتماعية (تقديمات صحية ، تعويضات عائليه، منح تعليميه ...الخ)

– تقلص مداخيل فئات كثيرة أخرى من اللبنانيين خصوصا" الفئات التي كانت تعيش من الرواتب التقاعدية أو من الريوع المتأتية من ممتلكاتها العقارية .

– التدهور الكمي و النوعي للخدمات العامة و بخاصة الخدمات الأساسية : الكهرباء، المياه ، جمع النفايات و النظافة العامة ، الخدمات الصحية و التربوية ،النقل ...

حواشي القسم الأول

(١) – مديرية الإحصاء المركزي : " القوى العاملة في لبنان ، تحقيق إحصائي بالعينه تشرين الثاني ١٩٧٠ " بيروت تموز ١٩٧٢

(٢) – Courbage .Y . et Fargues .P. " La situation dèmographique au Liban " Publications du Centre de recherches. Institut des Sciences Sociales . Université Libanaise . Beyrouth 1973

(٣) – وزارة الشؤون الإجتماعية بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان " الجداول الإحصائية لمسح المعطيات الإحصائية للسكان و المساكن ١٩٩٤-١٩٩٦ " .

(٤) – نجيب عيسى " الإصلاح الإقتصادي و إعادة الإعمار في لبنان " الأمم المتحدة – اللجنة الإقتصادية و الإجتماعية لغربي آسيا – أسكوا ، ١٩٩٣ .

(٥) – المرجع نفسه

(٦) – المرجع نفسه

(٧) – المرجع نفسه

(٨) IRFED . " Besoins et possibilités de developpement au Liban " 2 Tomes . Mission IRFED - Liban 1960 - 1961

(٩) – نجيب عيسى " الإصلاح الإقتصادي و إعادة الإعمار في لبنان "مرجع سبق ذكره .

(١٠)– المرجع نفسه .

(١١)– نجيب عيسى " التعطل و إعادة الإعمار في لبنان "في" التعطل في دول الأسكوا" . وقائع اجتماع الخبراء حول التعطيل في دول الأسكوا ، عمان ٢٦-٢٩ تموز / يوليو ١٩٩٣ . اسكوا ١٩٩٤ .

(١٢)– مديرية الإحصاء المركزي : " القوى العاملة في لبنان ..." مرجع سبق ذكره

(١٣)– برنامج الأمم المتحدة الإنمائي " ملامح التنمية البشرية في لبنان ، بيروت كانون الثاني ١٩٩٧ .و نجيب عيسى " التعطل و إعادة الإعمار في لبنان " مرجع سبق ذكره .

(١٤)– كامل مهنا ، " دور المنظمات غير الحكومية في الإنماء الإجتماعي " .و اسعد يونس " تعليم المعاقين والمتخلفين ، نتائج الحرب "في" وقائع مؤتمر لبنان الإجتماعي،١٥-١٦ تشرين الثاني ١٩٩١ . بيروت

(١٥)– نجيب عيسى " التعطل و إعادة الإعمار في لبنان " مرجع سبق ذكره .

(١٦)– انظر ، المرجع نفسه .

(١٧)- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، " ملامح التنمية البشرية في لبنان " بيروت ، كانون الثاني ١٩٩٧

(١٨)- انظر نجيب عيسى " الإصلاح الإقتصادي و إعادة الإعمار في لبنان " مرجع سبق ذكره ٠

(١٩)- غرفة التجارة و الصناعة - بيروت : " التقرير السنوي للعام ١٩٩٠ ٠

(٢٠)- نجيب عيسى" الإصلاح الإقتصادي و إعادة الإعمار في لبنان" مرجع سبق ذكره ٠

(٢١)- رياض طبارة : " التنمية العربية و الموارد البشرية اللبنانية " ، في " السياسات السكانية في لبنان " المؤتمر الوطني للسياسات السكانية ، بيروت ٣١ نيسان ١٩٨٢ ، الجامعة اللبنانية معهد العلوم الإجتماعية ٠

(٢٢)- نجيب عيسى "الإصلاح الإقتصادي و إعادة الإعمار في لبنان" مرجع سبق ذكره ٠

(٢٣)- المرجع نفسه ٠

(٢٤)- المرجع نفسه ٠

(٢٥)- المرجع نفسه ٠

(٢٦)- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي : " ملامح التنمية البشرية في لبنان " مرجع سبق ذكره

(٢٧)- المرجع نفسه ٠

(٢٨)- المرجع نفسه ٠

(٢٩)- المرجع نفسه ٠

(٣١)- نجيب عيسى" الإصلاح الإقتصادي و إعادة الإعمار في لبنان" مرجع سبق ذكره ٠

(٣٢)- نجيب عيسى " التعطل و إعادة الإعمار في لبنان " مرجع سبق ذكره ٠

(٣٣)- KASPARIAN .R.et BAUDOIN .A.: " La population dèplacée au Liban 1975-1987" . Université Saint-Joseph . Beyrouth
Universitè Laval . Quebec Fev 1992

(٣٤)- Intrenational BECHTEL Inc and Dar - Al - Handasah Consultants: " Recovery planning for the reconstruction and developpement of Lebanon " Working paper 8 Labour Supply 1991

(٣٤)- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي " ملامح التنمية البشرية في لبنان " مرجع سبق ذكره ٠

(٣٥)- مرجع سبق ذكره KASPARIAN. R -

(٣٦)- المرجع نفسه ٠

(٣٧)- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي"ملامح التنمية البشرية في لبنان "مرجع سبق ذكره ٠

(٣٨)- انظر نجيب عيسى " التعطل و إعادة الإعمار " مرجع سبق ذكره ٠

(٣٩)- المرجع نفسه ٠

(٤٠)- المرجع نفسه ٠

القسم الثاني : السياسات الإقتصادية و النقدية و المالية

١ - مقدمـــــة

واجه لبنان بعد انتهاء الحرب الأهلية تحدي إعادة صياغة سياسته الإقتصادية العامة و بالأخص السياسية المالية و النقدية ،ففي خلال الثمانينات و أوائل التسعينات عانت هاتين السياستين من فوضى كبيرة أدت الى نشوء دوامات انخفاض سعر صرف الليرة و انفلات التضخم مما أدى الى إختلالات إقتصادية و اجتماعية كبرى ٠ و تولت حكومة الرئيس الحريري سلطتها في وقت كان لبنان يعاني من تبعات أزمة الثمانينات ٠ ففي عام ١٩٩٢ بلغ عجز الموازنة ١٥ في المئة من إجمالي الناتج المحلي ،و التضخم حوالي ١٠٠٪٠و سعر صرف الليرة الى أعلى مستوياته ٠ و سجل أيضا" ميزان المدفوعات فائضا" قدره ٥٤ مليون دولار مقابلة بفائض قدره ١٠٧٤ مليونا" عام ١٩٩١ ٠(١)
في ظل هذه الأزمة كانت الحكومة اللبنانية مضطرة أن تصوغ السياسات النقدية و المالية من أجل محاربة التضخم و انهيار سعر صرف الليرة و تحقيق التوازن الخارجي ،عبر جلب الإستثمارات و رؤوس الإموال الأجنبية ٠ و قد اعتمدت السياسة الحكومية على استقرار سعر الصرف الرسمي كرافعة اساسية في برنامج الإستقرار لما بعد عام ١٩٩٢ (٢) ٠ و قد اعتمدت ايضا" السياسة النقدية التقيدية على احتياطي النقد الأجنبي المرتفع ،و على التخلي عن السياسات المالية التضخمية التي طبعت الموازنات الحكومية في الثمانينات من خلال التخلي عن طبع النقد من أجل تمويل عجز الخزينة و استبداله بإصدار سندات الخزينة ٠ إذا يمكننا أن نلخص السياسة الحكومية في ما يلي :

أ - وضع سياسة نقدية تقشفية عن طريق خفض معدلات نمو الكتلة النقدية ٠
ب- تمويل الخزينة عبر سندات الخزينة و ليس عبر طبع العملة ٠
ج- الحفاظ على استقرار العملة اللبنانية و تحقيق أكبر إحتياطي ممكن لدى مصرف لبنان٠
د- محاولة الحد من نمو عجز الخزينة ٠
ه- وضع خطة نهوض إقتصادي من أجل عودة لبنان الى سابق عهده
ان برامج الإستقرار النقدي و المالي في معظم الحالات المماثلة سواء في البلدان الصناعية أم في البلدان النامية التي كانت تهدف الى الحد من التضخم و الإختلالات المالية و النقدية ، كانت تؤدي الى نتائج سلبية سواء على إنتاجية الإقتصاد (٣)،أم على الرفاه الإجتماعي (٤) ٠

و فيما يلي سنتناول بالتفصيل السياسات الإقتصادية المتبعة بعد عام ١٩٩٢ محاولين رصد تأثيرها على سوق العمالة و حجمها و الأجور ٠

جدول رقم (٢)
نسبة عجز الموازنة الى الناتج المحلي في لبنان
و بقيـــة العالـــم ٪

المنطقـــة	نسبة العجز *
العالـــم	٪ ٣,٥٥
البلدان الصناعية	٪ ٣,٠٤
البلدان النامية	٪ ٥,٤٠
اوروبا	٪ ٥,٤٨
آسيـــا	٪ ٣,٨٠
الشرق الأوسط	٪ ٥,١٩
نصف الكرة الغربي	٪ ٨,٤٣
لبنان	٪ ١٥,٩

* الأرقام تعود الى عام ١٩٨٨ ، في حين أن أرقام لبنان تعود لسنة ١٩٩٥ .
المصدر : Shahin (1992)(٦)

إذا قابلنا الأرقام اللبنانية العائدة للتكيف المالي بالتجربة الأميركية اللاتينية فـي الثمانينـات و الخطط الحديثة العهد للحكومة الكندية من أجل خفض العجز و الدين الحكوميين ، نلاحظ أن لبنان نسبة الى هذه الدول لم يفعل شيئا" للحد من الإختلال المالي (جدول رقم - ٣ -)

جدول رقم (٣)
مدى التكيف لبعض البلدان المختارة

البلد	اعوام التكيف	النسبة المئوية لانخفاض العجز نسبة الى الناتج المحلي
بوليفيا	١٩٨٦-١٩٨٥	- ٢٣,٦
فنزويلا	١٩٨٥-١٩٨٤	- ١٢,٨
اميركا اللاتينية	١٩٨٧-١٩٨٣	-٨,٢
كندا	١٩٩٦-١٩٩٤	-٣,٠

المصدر : دبية (١٩٩٧) (٧)

أدت هذه السياسة المالية التوسعية الى تراكم الدين العام و ذلك بسبب إصرار الحكومة على اتباع سياسة نقدية تقشفية و على نظام ضرائبي لا يؤدي الى زيادة الواردات. و الجدول رقم (٤) يبين إنفجار متصاعد للدين العام و خصوصاً بعد عام ١٩٩٦ .

جدول رقم (٤)
الدين العام في لبنان (١٩٩٣ - ١٩٩٧)

نهاية السنة	الدين الداخلي الإجمالي (بمليارات الليرات)	الدين الإجمالي (بمليارات الليرات)
١٩٩٣	٥٨٢٣	٦٣٨٢
١٩٩٤	٩٣٢١	١٠٥٩٢
١٩٩٥	١١٩٩٧	١٤٠٩٢
١٩٩٦ (نهاية حزيران)	١٣٩٨١	١٦٣٨٧
١٩٩٧ (نهاية حزيران)	٢٠٠٠٠	٢٣٠٠٠

المصدر : HITTI and (1997)(٥) و مصرف لبنان (١٩٩٧) (١)

و قد أدت هذه السياسة المالية (المرتبطة كما سنرى لاحقاً بسياسة نقدية محافظة) الى زيادة معدلات الفائدة الحقيقية في لبنان في هذه الفترة ، مما أثر سلباً على القطاعات الإنتاجية مثل الصناعة و الزراعة و غيرها .

جدول رقم (٥)
معدلات الفائدة في لبنان (١٩٩١-١٩٩٧) بالنسبة المئوية

السنة	المعدلات المدينة		معدل التضخم	الفائدة الحقيقية
١٩٩٢	٣٦,٧		١١٩	-٨٣,٣
١٩٩٣	٢٨,٠	—	٢٩	- ١,٠
١٩٩٤	٢٣,٥		١٢	+١١,٥
١٩٩٥	٢٥,٢		١٥	+١٠,٢
١٩٩٦	٢٥,٠		١٠	+١٥,٠
١٩٩٧(أ)	٢٠,٥		١٠	+١٠,٠

* المصدر : (١) مصرف لبنان و Merry Lunch (1997)(٢)

و من المهم أيضاً أن ندرس تأثير السياسة الضرائبية و الإنفاقية الجديدة على سوق العمالة ، من حيث تأثيرها على عرض العمالة و زيادة نشاط العمل و تحسين مستوى الموارد البشرية . لقد اتبعت الحكومة سياسة تنشيط العمل من خلال خفض الضرائب المباشرة على الدخل و الأرباح بحيث أصبحت لا تتجاوز ١٠ ٪ ، و زيادة الضرائب غير المباشرة التي تطال الإستهلاك بشكل عام . و أرادت الحكومة بذلك أن تحول نشاط اللبنانيين من الإستهلاك نحو الإدخار و من النقاهة و الإسترخاء الى العمل و المبادرة الفردية ، و بالتالي زيادة معدل النمو الإقتصادي على المدى البعيد .
و يبين جدول رقم (٦) مدى تمركز الثقل الضريبي على الضرائب غير المباشرة في السنوات الأخيرة .

جدول رقم (٦)
التشكيلة الضرائبية ١٩٩٣-١٩٩٧
(بمليارات الليرات)

السنة	مباشرة	غير مباشرة
١٩٩٣	٢٠٧	١٤٠٧
١٩٩٤	٢٩٠	١٦٤١
١٩٩٥	٣١٠	٢٤٠٠
١٩٩٦	٥٧٥	٢٨٦٠

* المصدر : (١) مصرف لبنان ١٩٩٥

كما أن للنفقات الحكومية و توزيعها دور مهم في تحديد تأثير السياسة المالية على النمو و تحديداً على سوق العمالة من خلال تأثيرها على الموارد البشرية و من خلال زيادة الإستمارات الإنتاجية . (*) ففي مجال تنمية الموارد البشرية و على الرغم من عدم وجود برامج مباشرة في هذه المجالات ، إلا أنه يمكننا بشكل غير مباشر ، أن نرى تأثير السياسة الحكومية على هذه الموارد عبر تفصيل نفقات الموازنة الحديثة و التقليدية و عبر محاولة حساب دعم الحكومة للفرد الفقير ، ذلك أن النفقات أو المصاريف الحديثة التي تذهب الى الفقراء ،تخفف من حدة تدهور المهارات البشرية التي تنجم عن الفقر المتواصل و عدم الحصول على التربية و الصحة و الخدمات الأساسية كالماء و الكهرباء و غيرها . ففي هذا المجال يمكن تقسيم النفقات الحكومية الى قسمين :

*سنرى تأثير الإستثمار العام في الجزء المخصص للسياسة الإعمارية .

يشمل القسم الأول الإنفاق التقليدي كفوائد الدين و الدفاع و الإنفاق الحكومي العام ٠و يشمل القسم الثاني النفقات الحديثة أو الإجتماعية كالتعليم و الصحة و الإسكان و دعم العائلة و التعويض عن البطالة ٠و يظهر الجدول رقم (٧) التقسيم التقليدي و الحديث لبعض الموازنات الحكومية في لبنان ٠

جدول رقم (٧)

تقسيمات الموازنة الحكومية

(٪)

السنة	الإنفاق الحديث	الإنفاق التقليدي
١٩٩٢	١٩	٨١
١٩٩٣	١٥	٨٥
١٩٩٤	١٣,٦	٨٦,٤
١٩٩٥	١٦,١	٨٣,٩
١٩٩٦	١٦	٨٤
١٩٩٧	١٧	٨٣

* المصدر : صحف لبنانية ، (1997).... HITTI and(٥)

٣- السياسة الإعمارية

وضعت الحكومة خطة للنهوض الإقتصادي عنوانها "آفاق عام ٢٠٠٠ " في عام ١٩٩٣ و أعيد النظر بها عام ١٩٩٥ ٠ و تتضمن الخطة الآن مجموعة استثمارات عامة تبلغ ١٧,٧ بليون دولار اميركي خلال ١٩٩٥ - ٢٠٠٧ ٠و ذلك من أجل إقامة مشاريع إقتصادية و إقتصادية- إجتماعية تساعد على تحديث البنى التحتية و البنى الإقتصادية الإجتماعية(كالتعليم و الصحة مثلا") ٠من أجل زيادة معدلات النمو الإقتصادي في لبنان على المدى الطويل و إعادة وضعه في خانة الدول المتوسطة - الدخل حسب تصنيف الأمم المتحدة ٠ و لقد تم حتى آخر عام ١٩٩٦ إنفاق حوالي ٣,٦ مليار دولار على الإستثمار العام و يبين الجدول رقم (٨) توزيع هذه الإستثمارات حسب السنين و مصدر الإنفاق ٠

جدول رقم (٨)

توزيع الإستثمارات حسب السنين و مصدر الإنفاق .

السنـــة	انفاق من الموازنة (مليار ل.ل.)	انفاق مجلس الإنماء و الإعمار (مليون دولار)
١٩٩٣	٣٩٣	٥٢
١٩٩٤	١٢٥٠	١٧٥
١٩٩٥	١٢١٦	٤٨٦
١٩٩٦	٨٧٠	٥٠٧
١٩٩٧	٤٧٥	غير متوفر
مجموع		

* المصدر : Merry Lynch (1997)(٢)

و من الصعب جدا" معرفة أثر هذا البرنامج للإنفاق الكثيف على مستوى العمالة و الأجور . و لكن يمكن تقسيم هذه التأثيرات الى ثلاث مستويات :الأول و هو رفع مستوى العمالة اللبنانية و جهوزيتها و مهارتها عبر الإنفاق المباشر على القطاعات الإجتماعية التي تشكل نحو ٢٧ ٪ من مجمل الإستثمارات. و لقد بينت الدراسات الإقتصادية الحديثة (*) أن هناك مردودا" كبيرا" للتعليم على نسبة العمالة و أجورالعمال ،حتى في البلدان الصناعية المتقدمة . خصوصا" أن النظم الإنتاجية الجديدة في القرن الواحد و العشرين ستعتمد اساسا" على عنصر الرأسمال البشري أكثر من إعتمادها على الآلة . و بالتالي فإن إستثمار خطة النهوض في تكوين الرأسمال البشري سيعود بفائدة كبيرة و إن على المدى الطويل ، على سوق العمل و الأجور في لبنان .

أما المستوى الثاني و هو تخفيض أكلاف الإنتاج في المؤسسات اللبنانية فسينعكس أيجابا" على طلب العمالة . فالإستثمار في البنية التحتية(الطرق ، و الكهرباء و الماء ....) يخفض كلفة تأمين خدمات الكهرباء و الماء و غيرها من المرافق العامة (٨) .و هذا الإنخفاض يؤدي الى حفض كلفة الإنتاج في القطاع الخاص نظرا" الى أن أكلاف الكهرباء و النقل و الإتصالات تشكل مكونا" رئيسيا" في أكلاف الإنتاج في لبنان

---

* - World Bank .World Development Report (New York , 1995)

أما المستوى الثالث و هو الأهم ربما فيتمثل بتأثير الإستثمار العام و ما يجره من استثمار خاص على الإنتاجية ٠ ذلك أن الإنتاجية هي على المدى الطويل المحرك الرئيسي للنمو الإقتصادي ،و بالتالي هي المحرك لسوق العمل بإتجاه ايجاد فرص عمل جديدة ذات مردود خاص و إجتماعي كبيرين ٠لقد برهنت دراسات متعددة أن تحسين أداء البنية التحتية، يؤدي الى زيادات مباشرة في الإنتاجية ٠ ووفقا" لدراسات مختلفة ذكرها البنك الدولي (٨) فإن المردود الذي يقاس بالنسبة المئوية لزيادة الإنتاج القومي كنتيجة لتغير ١ في المئة في مستوى البنية التحتية يراوح بين ٠,٥ و ٠,٩ ٪ ٠ و ذلك حسب البلد و نوعية المشاريع ٠ و قدرت دراسة (Delong and Summers , 1996)أن كل زيادة بمقدار ١ في المئة في نسبة الإستثمار التجهيزي لإجمالي الناتج المحلي، ترتبط بزيادة تراوح بين ٠,٢٠ و ٠,٣٥ في المئة من معدل نمو إجمالي الناتج المحلي ٠ و إنطلاقا" من هذه النتائج يجوز أن نفترض أن لبنان سيشهد نموا" كبيرا" في الإنتاجية خلال سنوات خطة إعادة النهوض الإقتصادي ٠ و على نحو أكثر تحديدا" ،و بحسب تقديرات هذه الخطة ، فإن معدلات الزيادة السنوية الدائمة في الإستثمار سوف تبلغ حوالي ٩ ٪ كمعدل من الناتج المحلي خلال فترة تمتد الى ١٤ سنة* ٠ و إذا افترضنا أن معدل المردود الاجتماعي لهذا الإستثمار العام يبلغ نحو ٣٠ في المئة سنويا"، و هو معدل أقل من معدلات مردود مشاريع الإستثمار العامة التي درسها البنك الدولي، فإن زيادة الإنتاجية سنويا" نتيجة خطة إعادة الإعمار سيكون حوالي ٣-٤ ٪

٤- السياسة النقدية

تعتبر السياسة النقدية الإنكماشية من أهم مكونات السياسات الإقتصادية الرامية الى خفض معدلات التضخم و تحقيق ما يسمى بالإستقرار الإقتصادي بعد فترات التضخم العالي أو المفرط ٠ و لقد اتبع لبنان هذه السياسة الإنكماشية كأحد أهم مكونات سياسة ما بعد عام ١٩٩٢ ٠ و يمكن أن نرى ذلك من خلال الجدول رقم ٩ الذي يبين معدل نمو المؤشرات النقدية ٠و نرى أن هناك إنخفاضا"حادا" في معدلات النمو نتيجة السياسة الجديدة لحاكمية مصرف لبنان ٠

---

* بحسب فذلكة موازنة١٩٩٥ فإن زيادة سنوية تبلغ ١٣٥٠مليون دولار بدولارات عام ١٩٩٥ سوف تطبقها خطة اعادة الإعمار خلال ال ١٤ سنة ٠ فإذا أخذنا في الحسبان أن الناتج المحلي للعام المذكور هو ١١١٤٢ مليون دولار و أن هذا الناتج سوف يزيد سنويا" فيمكننا كحساب سريع أن الزيادة ستبلغ كمعدل سنوي حوالي ٨ ٪ من الإنتاج المحلي

جدول رقم (٩)
معدل نمو الكتلة النقدية (ملايين الليرات)

السنة	الكتلة النقدية	معدل النمو	الكتلة شبه النقدية	معدل النمو
١٩٩٠	٤٥٠٤٧٠	-	٣٨٢١,٨٣٨	-
١٩٩١	٦٨٨,٢٥٧	+٥٢٪	٥٤٩٩,٠٢٤	+٤٤٪
١٩٩٢	١٢٠٠,٢٦٨	+٧٤٪	١١٧٨٥,٢٩٤	+١١٤٪
١٩٩٣	١١٤٣,٤٠٠	-٤,٧	١٤٥٣٥,١	٣٦,٢
١٩٩٤	١٤٣٦,٨٠٠	+٢٥٪	١٨٢١٤,٥٠٠	٢٥,٣
١٩٩٥	١٥٦٠,٠٠	+٨,٦٠	٢١٣٢٢,٣٠٠	١٧,١
١٩٩٦	١٧٥٣,٠٠٠	---	٢٧١٦١,٧٠٠	

* المصدر : مصرف لبنان ١٩٩٥-١٩٩٦

و كانت هذه السياسة عودة لمصرف لبنان الى الدور الذي حدده له قانون النقد و التسليف عام ١٩٦٤ ،و هو دور الحامي لقيمة النقد الوطني و المحافظ على معدلات تضخم منخفضة .

كما أن المصرف المركزي قام بمساندة السياسة المالية للحكومة ،عبر وضع معدلات إحتياطي الزامية على المصارف عالية ،تتكون في جزء كبير منها من سندات الخزينة اللبنانية ،و بالتالي شكلت هذه السياسة مصدر تحويل للسيولة من القطاعات الخاصة التقليدية الى تمويل عجز الخزينة .

جدول رقم (١٠)
نمو الإحتياطي الإلزامي للمصارف اللبنانية

السنة	ودائع المصارف لدى المصرف المركزي (بمليارات الليرة اللبنانية)
١٩٩٠	١٦٢
١٩٩١	٢٤٨,٦
١٩٩٢	٦٢٥,١
١٩٩٣	١٣٨٦
١٩٩٤	٢٧٢٠
١٩٩٥	٣٤٦٠
١٩٩٦	٤٢٨١

* المصدر : مصرف لبنان ١٩٩٥ - ١٩٩٦

و كما ذكرنا سابقاً فإن المصرف المركزي عاد الى سياسته القديمة التي اتبعها قبل أزمة الثمانينات، و هي حماية النقد الوطني و السعي الى تحقيق نمو جيد لإحتياطي العملات الأجنبية ٠ و شكلت سياسة المصرف المركزي في تثبيت سعر صرف الليرة ،بعد عام ١٩٩٢ ،الركيزة الأساسية لبرنامج الإستقرار الإقتصادي للحكومة ٠ و تبين الجداول التالية ١١-١٢-١٣ مدى النجاح الذي حققه مصرف لبنان في تحقيق أهداف تثبيت سعر صرف الليرة اللبنانية ٠ و خفض التضخم و تراكم إحتياطي المصرف من العملات الأجنبية ٠

جدول رقم (١١)

تراكم إحتياطي العملات الأجنبية الصافي لدى مصرف لبنان

(بملايين الدولارات)

السنـــــة	الإحتياطي
١٩٩٠	٦٢٣
١٩٩١	١٢٢٦,٧
١٩٩٢	١٤٤٨
١٩٩٣	١٤٦٠
١٩٩٤	٢٧٥١
١٩٩٥	٣٠٢٦
١٩٩٦	٣٩٣٥

* المصدر : مصرف لبنان ١٩٩٥ - ١٩٩٦

جدول رقم (١٢)
سعر صرف الليرة مقابل الدولار

السنـــــة (نهاية)	سعر صرف الدولار الواحد بالليرات اللبنانية
١٩٩١	٨٧٩
١٩٩٢	١٨٣٨
١٩٩٣	١٧١١
١٩٩٤	١٦٤٧
١٩٩٥	١٥٩٦
١٩٩٦	١٥٥٢

* المصدر : مصرف لبنان (١)

جدول رقم (١٣)
معدلات التضخم في لبنان

السنـــــة	المعدل
٩١	٦٢,٥
٩٢	١١٩
٩٣	٢٩
٩٤	١٢
٩٥	١٥
٩٦	١٠

* المصدر : مصرف لبنان ، وزارة المالية (١)

و نستنتج من هذه الجداول ان المصرف المركزي اتبع سياسة نقديـة محافظـة شبيهة بـالتي اتبعتها المصارف المركزية في أنحاء العالم من أجل كبح التضخم (٩) و ساهمت فـي تقهقر معدلات النمو و رفع معدلات البطالة و في بعض الأحيان الى ركود إقتصادي كبـير كـالذي حصل في الولايات المتحدة مثلاً . (١٠)

حواشي و مراجع القسم الثاني .

(١) – مصرف لبنان ، التقارير السنوية و الفصلية ١٩٩٥–١٩٩٧

(٢) – MERRY LYNCH(1997) " Lebanon : Country Research " . Merry Lynch Publication

(٣) – SUMMERS , L (1984) " The Legacy of Current EconomicPolicies" in " the Legacy of Reagonomics ,C. Hulten and I.V. Sawhill (eds) , the Urban Institute , Washington ,U.S.A..

(٤) – Kakwani , N (1995) " Structural Adjustment and performence in living Standards in Developing Countries " Development and change 26

(٥) – HITTI .S. - SHEHADI. K-SHAHIN . W and DIBEH . G (1997): Budgetery Policies in Lebanon : A Memorundum for Public Discussion " Lebanese Economic Tribune Paper 3 , LCPS , Publications Beirut

(٦) – SHAHINE , W (1992) " Money Supply and Deficit finance in economic development " Green Wood , Press .

(٧) – غسان ديبة (١٩٩٧) . " البعد الإجتماعي و الإنساني في سياسة الإنفاق " مجلة أبعاد عدد ٥ بيروت .

(٩) – LIPITEZ . A (1992) . " Towards a New Economic Order : Post - Fordism , Ecology and Democracy , NY : OUP .

(١٠) – SAMUELSON . P . and NORDHAVS (1994) " Econmics " mc GREWHILL .

القسم الثـــالـــث :المناخ الإستثماري

يتناول هذا القسم من الدراسة مختلف العوامل المؤثرة على المناخ الإستثماري في لبنان بإعتبار أن الإستثمار يأتي في مقدمة العوامل المحددة لمستوى العمالة :

- الإستقرار السياسي و الإقتصادي و بالتحديد مستويات التضخم ، العجز في الموازنة ، العجز في ميزان العمليات الجارية ، العجز في ميزان المدفوعات .
- اليد العاملة لناحية توفر الكفاءات المطلوبة ، مستويات الأجور السائدة ، قانون العمل في لبنان ، و التقديمات الإجتماعية .
- البنى التحتية و المشاريع الإستثمارية المعدة لها .
- الإجراءات الإدارية المتخذة لتسهيل إستقطاب الإستثمارات .
- مستوى الضرائب على الأرباح .
- مدى حرية تحويل الأرباح من و الى لبنان .
- المحفزات القائمة للإستثمار (لا سيما مؤسسة ضمان الإستثمارات ، المؤسسة الوطنية لتشجيع الإستثمار ...الخ)

١- الإستقرار السياسي و الإقتصادي

شهد لبنان خلال الأعوام الأربعة ا لماضية مساع حثيثة و جدية عملت على تثبيت الأمن و تخفيف التشنجات السياسية . حيث أن توافر مناخ سياسي و أمني ايجابي هو المدخل لإستقطاب الرساميل الأجنبية . و في ظل غياب هكذا مناخ تنخفض الإستثمارات مهما كانت الأرباح الناتجة عنها محفزة . و قد بذلت السلطة السياسية جهداً كبيراً لخلق جو عام مستقر يشجع على الإستثمار في لبنان و فتح الأسواق العالمية أمام الصادرات اللبنانية و تسهيل الإقتراض المالي من الخارج . كما عملت السلطة التشريعية على تحديث الأطر القانونية المرتبطة بالبنية الإقتصادية و المالية و غيرها ، الأمر الذي أدى الى تصاعد وتيرة الإستثمار الأجنبي المباشر الناتج عن عودة بعض الودائع و الرساميل اللبنانية المغتربة الى جانب التوظيفات العربية و الأجنبية المتنامية في الإقتصاد اللبناني . حيث بلغ عام ١٩٩٦ حجم الإستثمار الأجنبي المباشر في لبنان نحو ١٢٠٠ مليون دولار بزيادة قدرها ٢٦,٤٪ عن عام ١٩٩٥ (١) و ذلك بفعل الفرص الإستثمارية التي اتاحتهاورشة إعادة الإعمار في لبنان و المرتكزة بصفة رئيسية على عمليات تلزيم حيوية تتصل بالبنية التحتية . هذا مع العلم أن اسلوب التخصيص المعتمد (BOT) سيمتد الى مشاريع بناء المناطق الصناعية و المناطق التجارية الحرة .التي بوشر العمل بها في الآونة الأخيرة ،و الذي من شأنه تعزيز حجم الإستثمار الأجنبي المباشر في لبنان مستقبلاً" .

و قد ساهمت عدة عوامل أخرى في استقطاب هذا الحجم من التدفقات المالية الخارجية الى لبنان ، يأتي في طليعتها تعزيز الإستقرار السياسي و الأمني الذي يعمل على خفض مخاطر الدولة على تنوعها ، أضف الى ذلك تدني معدلات التضخم و ثبات قيمة النقد الوطني المتزامنين مع المعدلات المنخفضة نسبيا" للضريبة على الأرباح ،مما أدى الى زيادة العوائد المرتقبة على الإستثمار و زيادة الأرباح التجارية ، هذا بالإضافة الى الدخول الناجح للدولة اللبنانية و مصارفها في اسواق التمويل الدولية ،بإصدارات دين ، مما ساهم في تسريع عودة لبنان الى خريطة الإقتصاد و الإستثمار العالمية .

و لكن بمقابل ذلك ، نلاحظ أن معظم التدفقات المالية من الخارج قد وظفت في القطاع العقاري و الإكتتاب بسندات الخزينة-هذا من ناحية ،و نلاحظ من ناحية ثانية أن الفشل في تخفيض عجز الموازنة الكبير (و بالتالي ارتفاع حجم الدين العام) و العجز عن القيام بالإصلاح الإداري المطلوب باتا يشكلان تهديدا" جديا" لاستمرار التدفقات المالية الخارجيه .

أ- معدل التضخم

يعتبر معدل التضخم أحد أهم مؤشرات السياسة النقدية و يمكن ترجمته كمؤشر للتوازن الداخلي يرتبط بمستوى العجز في الموازنة العامة و معدل نمو الكتلة النقدية . و قد أظهرت التجارب العملية أهمية الحفاظ على معدل تضخم في حدود خانة عشرية واحدة ،و لا يخفى على أحد إن أي تضخم من شأنه أن يؤثر سلبا" على القيمة الفعلية للأرباح الإستثمارية و يشكل ضريبة غير مباشرة على هذه الأرباح . و بالتالي فإنه من الصعب خلق مناخ إستثماري إيجابي في ظل أية أجواء تضخمية . و عليه واصلت السلطة النقدية اللبنانية سياسة تكريس الإستقرار النقدي و تثبيت هيكل الأسعار التي انتجت المزيد من التحسن في معدل سعر صرف الليرة اللبنانية إزاء العديد من عملات الدول الرئيسية و ضبطت معدلات التضخم بمستويات مقبولة

جدول رقم (١)

معدل التضخم في لبنان ١٩٨٩-١٩٩٦*

السنة	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦
المعدل	٧٢٪	٦٩٪	٥١٪	١٢٠٪	٢٩٪	١٢٪	١٠٪	٩٪

* المصدر : بنك عودة

ب- النمو الإقتصادي

يعتبر معدل النمو الإقتصادي أحد أهم المؤشرات التي يستخدمها المستثمرون في اتخاذ قرارهم الإستثماري ٠ و المقياس الأساسي للنمو الإقتصادي هو النمو في الناتج المحلي ٠و لكي يؤثر النمو في هذا الناتج بشكل ايجابي على معدل البطالة ، يجب أن يتخطى معدل النمو السكاني ب ٢ أو ٣ في المئة ٠ و قد ساهمت التدفقات الخارجية الى لبنان خلال الأعوام ١٩٩٣-١٩٩٥ في تمويل النشاط الإقتصادي و زيادة الإستثمارات، لا سيما في القطاعين العقاري و المالي ٠ مما جعل معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي تحقق ارتفاعاً" ملحوظاً" ٠

جدول رقم (٢)
النمو الحقيقي في الناتج المحلي الإجمالي *

السنة	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦
المعدل	٤,٥٪	٧٪	٨,٥٪	٧٪	٥,٦٪

* المصدر : بنك عودة

ج- العجز الداخلي

يقصد بالعجز في الموازنة العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ٠ و تهدف الإقتصاديات المستقرة الى تقليص هذا العجز الى الحد الذي يمكن تمويله دون توليد ضغوطات تضخمية ٠ و من ثم فإن إتجاه العجز الى الإنخفاض يشير الى وجود استقرار إقتصادي ٠ أما إدارة العجز في الموازنة العامة فتتم من خلال الضغط على الإنفاق الحكومي و زيادة الإيرادات في إطار السياسات المالية التي تقررها الحكومة و من ثم يستخدم العجز كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي كأحد أبرز مؤشرات هذه السياسات ٠
يؤدي استمرار العجز الكبير في الموازنة العامة في لبنان الى الحد من قدرة البلد على استقطاب الإستثمارات الأجنبية ٠ فخلال الفترة الممتدة من العام ١٩٩٤ الى العام ١٩٩٧ تراوحت الإيرادات العامة ما بين ١٥ و ١٨ ٪ من الناتج المحلي الإجمالي ٠

و نجد في السنوات الثلاث المذكورة سابقا" أن مجموع النفقات العامة قد بلغ حوالي ثلث الناتج المحلي الإجمالي (في العام ١٩٩٥) ٠و من المقدر أن هذا المجموع سيقارب ال ٣٦ ٪ عام ١٩٩٧ ٠ و قد بلغ العجز في الفترة ذاتها حدا" تراوح بين ١٦و ١٩ ٪ من الناتج المحلي الإجمالي ، تم تمويله باللجوء الى الإقتراض بمعدلات فائدة مرتفعة و ذلك بالعملة المحلية على وجه الخصوص ٠ راجع الجداول (٣) ٠ (٤) ٠ (٥)
و قد ادى استمرار ارتفاع العجز في الموازنة الى تفاقم الدين العام بحيث أصبح حجمه في عام ١٩٩٦ يناهز حجم الناتج المحلي الإجمالي٠

جدول رقم (٣)
(بآلاف ملايين الليرات اللبنانية)

	الإيرادات			النفقات	
	الفعلية	في الموازنة	الفعلية/ في الموازنة	الفعلية	في الموازنة	الفعلية/في الموازنة
١٩٩٧ك٢-آب	٢٤٣٩	٤١٠٠	٪٥٩	٥٢٨٨	٦٤٠٠	٪٨٣
١٩٩٦	٣٥٣٤	٤٠٢٥	٪٨٨	٧٢٨٨	٦٤٥٨	٪١١٣
١٩٩٥	٣٠٣٣	٣١٥٠	٪٩٦	٥٨٥٦	٥٦٣٠	٪١٠٤
١٩٩٤	٢٢٤١	٢٢٤٦	٪١٠٠	٥٢٠٤	٤١٠٦	٪١٢٧
١٩٩٣	١٨٥٥	١٧٠١	٪١٠٩	٣٠١٧	٣٤٠٠	٪٨٩

	العجز		
	الفعلي	في الموازنة	الفعلي / في الموازنة
١٩٩٧ ك٢-آب	٢٨٤٩	٢٣٠٠	٪١٢٤
١٩٩٦	٣٧٥٤	٢٤٣٣	٪١٥٤
١٩٩٥	٢٨٢٣	٢٤٨٠	٪١١٤
١٩٩٤	٢٩٦٣	١٨٦٠	٪١٥٩
١٩٩٣ —	١١٦٢	١٦٩٩	٪٦٨

المصدر : وزارة المال
مصرف لبنان

جدول رقم (٤)
موجز مالية الحكومة *
(بآلاف مليارات الليرات اللبنانية)

	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦
الناتج المحلي الإجمالي	١٣,١٢	١٥,٣٤	١٨,٠٦	٢٠,٤١
الإيرادات	١,٨٦	٢,٢٤	٣,٠٣	٣,٥٣
النفقات	٣,٠٢	٥,٣	٥,٨٦	٧,٢٩
العجز	١,١٦	٢,٩٦	٢,٨٢	٣,٧٥
الإيرادات / الناتج المحلي	١٤,١	١٤,٦	١٦,٨	١٧,٣
الإجمالي	٪	٪	٪	٪
النفقات / الناتج المحلي	٢٣	٣٣,٩	٣٢,٤	٣٥,٧
الإجمالي	٪	٪	٪	٪
العجز / الناتج المحلي	٨,٩	١٩,٣	١٥,٦	١٨,٤
الإجمالي	٪	٪	٪	٪
الدين الإجمالي	٦,٣٨	١٠,٥٩	١٤,٠٨	٢٠,١١
الدين الصافي	٤,٩٩	٧,٩٥	١١,٣٨	١٦,٢٤
الدين الإجمالي /	٤٨,٦	٦٩,٠	٧٨,٠	٩٨,٥
الناتج المحلي الإجمالي	٪	٪	٪	٪
الدين الصافي /	٣٨,١	٥١,٨	٦٣,٠	٧٩,٦
الناتج المحلي الإجمالي	٪	٪	٪	٪

* المصدر : وزارة المال
مصرف لبنان

جدول رقم (٥)
الدين العام *
(بآلاف مليارات الليرات اللبنانية)

	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	حزيران ٩٧
أولا – الدين العام الإجمالي	١٨ـ٥	٦,٣٨	١٠,٥٩	١٤,٠٨	٢٠,١١	٢٣,٣١
ثانيا – الدين العام الداخلي	٤,٤٥	٥,٨٢	٩,٣٢	١٢,٠٠	١٧,٢٣	٢٠,٠٣

المصدر : وزارة المال
مصرف لبنان

جدول رقم (٦)
معدلات الفائدة بالمئة في نهاية الفترة *

	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	حزيران ٩٧
سندات خزينة لثلاثة أشهر	١٣	١٧,٢٢	١٣,٤٩	١٦,٠١	١٤,٢٩	١٣,٤
سندات خزينة لستة أشهر	١٥	١٩,٦٥	١٤,٨٣	١٧,٢١	١٦,١٥	١٤,٢١
سندات خزينة لسنة	٢٠,٩٩	٢١,٠٧	١٤,٧٣	١٨,٢٦	١٧,٠٢	١٥,٢
سندات خزينة لسنتين	٢٦	٢٣,٩٩	١٥,٨٤	٢٣,٣٩	٢٠,٥٤	١٦,٧٣

* المصدر : مصرف لبنان

و بما أن معدلات الفائدة في لبنان تفوق معدلات الفائدة الدولية بعدة نقاط مئوية ،و نظرا" الى استقرار سعر صرف الليرة اللبنانية في مقابل الدولار الأميركي ، فقد استقطب لبنان الرساميل الأجنبية ،مما أدى الى تحقيق فوائض إجمالية كبيرة في ميزان المدفوعات بالرغم من أن حساب المعاملات الجارية في ميزان المدفوعات يعاني عجزا" ضخما" (راجع جدول رقم (٧)) . و الواقع أن التحسن في قيمة العملة الوطنية و النمو الكبير في الإستيراد قد ساعدا في جعل ارتفاع الأسعار معتدلا" .

جدول رقم (٧)
ميزان المدفوعات
(بملايين الدولارات)

	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	حزيران ٩٧
الصادرات	٦٠١	٦٨٦	٧٤٧	٩٨٥	١٠١٨	٣٦٩
الواردات	- ٣٦٧٨	- ٤٩٠٨	- ٥٥٤١	-٦٧٥٥	- ٧٥٥٩	- ٣٥٥١
الميزان التجاري	- ٣١٨٥	- ٤٢٢٢	- ٤٧٩٨	-٥٧٧٠	- ٦٥٤١	- ٣١٨٢
الخدمات الصافية	- ٢٩	- ١٤٩	١٠	٣٦	- ٥٠	- ٢٥
التحويلات الخاصة	٤١٦	٥٦٥	٦٨٥	٨٣٦	١٠٠٠	٥٠٠
رصيد حساب المعاملات الجارية	- ٢٧٩٨	- ٣٨٠٦	- ٤١٠٣	- ٤٨٩٨	- ٥٤٩١	- ٢٦٥٧
تحركات الرساميل الصافية	٢٨٥١	٤٩٧٥	٥٢٣٤	٥١٥٤	٦٢٧٧	٣٣٢٩
الرصيد الإجمالي	٥٣	١١٦٩	١١٣١	٢٥٦	٧٨٦	٦٧٢

المصدر : مصرف لبنان

د- العجز الخارجي

يقصد بالعجز الخارجي العجز في ميزان المدفوعات الذي يظهر ، ليس فقط المعاملات الخارجية في الميزان التجاري للصادرات و الواردات ، بل و أيضا" حصيلة موقف ميزان الخدمات المشتمل على تحويلات الفوائد ، الأرباح و التوزيعات ،و من المعروف أن هنالك ارتباطا" وثيقا" بين العجز الخارجي و العجز الداخلي، و إن إدارة العجز الخارجي تعتمد كثيرا" على أسعار الصرف ، فإنخفاض سعر الصرف يؤدي الى زيادة الصادرات و انخفاض الواردات ، مما يؤثر ايجابا" على الناتج المحلي الإجمالي و بالتالي تحسن هذا الناتج يخلق فرص عمل جديدة ، كما تجدر الإشارة هنا الى أن تدهور سعر الصرف نتيجة تضخم ما أو فقدان الثقة في العملة الوطنية من شأنه محو المكاسب الناتجة عن هذا التدهور .

أخيرا" تعتبر نسبة العجز الجاري في ميزان المدفوعات الى الناتج المحلي الإجمالي أحد أهم مؤشرات الإستقرار الإقتصادي ، و يعني إتجاه هذه النسبة للإنخفاض نجاح السياسات المالية في تحقيق هدف الإستقرار الإقتصادي .

٢ - اليد العاملة

أ- مستويات الأجور : يلاحظ من خلال الجدول رقم (٨) أن الحد الأدنى للأجور في القطاع العام متدني نسبيا" . و هذا من شأنه ، مبدئيا" ، أن يلعب دورا" مهما" في استقطاب الإستثمارات الخارجية ، إذ أنه كلما تدنت الأجور كلما كانت الأرباح الإستثمارية غير عادية .

جدول رقم (٨)
الحد الأدنى للأجور في القطاع العام

السنة	الحد الأدنى للأجور في القطاع العام (بالليرة اللبنانية)	الحد الأدنى للأجور بالدولار
١٩٦٦	١٤٥	٤٦,٣٣
١٩٧٧	٤١٥	١٣٥,١٨
١٩٧٨	٤١٥	١٤٠,٢
١٩٧٩	٥٢٥	١٦٢,٠٤
١٩٨٠	٦٧٥	١٩٦,٧٥
١٩٨١	٨٠٠	١٨٥,٦٥
١٩٨٢	٩٢٥	١٩٥,٨٤
١٩٨٣	١,١٠٠	٢٤٣,٢٧
١٩٨٤	١,٢٥٠	١٩٢,١٤
١٩٨٥	١,٤٧٥	٨٩,٨٤
١٩٨٦	٢,٧٠٠	٧٠,٣٦
١٩٨٧	٦,٤٠٠	٢٨,٤٨
١٩٨٨	١٧,٥٠٠	٤٢,٧٦
١٩٨٩	٣٥,٠٠٠	٧٠,٤٩
١٩٩٠	٤٥,٠٠٠	٦٤,١٢
١٩٩١	٧٥,٠٠٠	٨٠,٨٠
١٩٩٢	١١٨,٠٠٠	٦٨,٨٩
١٩٩٣	٢٠٠,٠٠٠	٦٧,٧٦
١٩٩٤	٢٥٠,٠٠٠	١٢١,٤٣
١٩٩٥	٢٥٠,٠٠٠	١٥٢,١٦
١٩٩٦	٢٥٠,٠٠٠	١٩٢,٣١
١٩٩٧	٢٥٠,٠٠٠	١٦٨,٥٠

* المصدر : - Investor 's Guide Lebanon 1995
(ECE) - Etudes et Consultations Economiques BEYROUTH

ب- قانون العمل :

تخضع اليد العاملة في لبنان لقانون العمل الصادر في ٩ أيلول ١٩٦٤ ٠ و هو لا يمكن اعتباره من قوانين العمل المتشددة في حماية العامل ،إن كان من ناحية النصوص أو من ناحية مراقبة التطبيق٠ فيتقاضى العامل اللبناني حاليا" في القطاع العام حدا"أدنى شهريا" يبلغ٠٠٠,٠٠٠ ٢٥ ل٠ل٠ لقاء ٤٨ ساعة عمل في الأسبوع ٠
يحق لكل عامل خلال السنة الواحدة بإجازة مدفوعة لمدة ١٥ يوما"٠

مدة الإستخدام (سنة)	إجازة مدفوعة
٢-٤	شهر واحد
٤-٦	شهر و نصف
٦-١٠	شهران
١٠ و ما فوق	شهران و نصف

يحق للمرأة الحامل بإجازة مدفوعة لمدة ٤٥ يوما". كما يحق للعامل بيومي إجازة عند وفاة الزوج أو الزوجة أو أحد أفراد العائلة (في القطاع العام تبلغ هذه الفترة اسبوع بالإضافة الى مساعدة وفاة تعادل راتب شهر على أن لا تقل عن ٥٠٠,٠٠٠ ل.ل.)
تقوم وزارة العمل بالكشف الدائم على أماكن العمل للتحقق من مدى ملائمة هذه الأماكن للشروط الصحية المفروضة ، الإضاءة ، التهوئة ، و الأمن .
يحق لرب العمل إنهاء عقد العمل و تنظم الفقرة ٥٠ من قانون العمل مثل هذه الحالات. و في حال عدم توافر أية مبررات لإنهاء عقد العمل يتوجب على رب العمل دفع التعويضات اللازمة للعامل .
يبلغ السن القانوني للتقاعد في لبنان ٦٤ عاما"للقطاع العام و ٦٠ عاما" للقطاع الخاص. و يتقاضى العامل أجرا" تقاعديا" يوازي شهرا" واحدا" عن كل سنة خدمة (بحسب آخر أجر تقاضاه) .

ج - التقديمات الإجتماعية

يستفيد العامل اللبناني من عدة تقديمات إجتماعية مصدرها الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي الذي يشمل التقديمات التالية :

(١)- المرض و الأمومة .
(٢)- طوارئ العمل و الأمراض المهنية .
(٣)- التعويضات العائلية .
(٤)- تعويضات نهاية الخدمة .

(١)- المرض و الأمومة

يشتمل ضمان المرض و الأمومة على الحالات التالية :

- كل مرض غير ناتج عن عمل أو غير معتبر كمرض مهني .
- الأمومة أي الحمل و الولادة .
- العجز المؤقت عن العمل بسبب المرض أو الأمومة و الذي يؤدي الى انقطاع كسب المضمون .
- الوفاة غير الناتجة عن عمل أو مرض مهني (وفاة طبيعية)

وتشمل تقديمات المرض و الأمومة العناية الطبية ، الفحوصات ، العناية اللازمة قبل و بعد الولادة ، تعويض المرض و الأمومة ، و نفقات الدفن .

يدفع رب العمل ١٥ ٪ من الأجر الخاضع ضمن حد أقصى يعادل ثلاثة أضعاف الحد الأدنى للأجور .

(٢)- طوارئ العمل و الأمراض المهنية

يقصد بطوارئ العمل
- كل طارئ يصيب المضمون أثناء أو بمناسبة قيامه بعمله .
- كل طارئ يصيب المضمون خلال فترة ذهابه من المنزل الى العمل و بالعكس .
- كل طارئ يصيب المضمون خلال سفر متعلق بالعمل .
- كل طارئ يصيب المضمون أثناء عمليات إنقاذ جارية في المؤسسة .

أما الأمراض المهنية فهي الأمراض التي يكون سببها العمل و تحدث في فترة مستقبلية .

- تقديمات فرع طوارئ العمل :

(أ) - العناية الطبية

(ب)- التعويض عن العجز المؤقت عن العمل بمعدل ثلاثة ارباع (٧٥٪) الأجر الذي يتقاضاه خلال الفترة اللازمة للشفاء إذا كان خارج المستشفى و نصف الأجر الذي يتقاضاه إذا كان في المستشفى .

(ج)- التعويض المقطوع في حال العجز الدائم أو الكلي البالغ ثلثي الأجر السنوي للعامل .

العامل (العمر)	المبلغ المدفوع
اقل من ٣٥ سنة	ما يوازي ٨٠٠ يوم عمل .
٣٥ - ٥٠سنة	ما يوازي ٧٠٠ يوم عمل .
٥٠سنة و ما فوق	ما يوازي ٦٠٠ يوم عمل .

(٣) - التعويضات العائلية

هي عبارة عن معاش شهري يدفع للمستفيدين من زوجة و أولاد المضمون و قد حدد القانون هذه التعويضات ب ٢٠ ٪ للزوجة و ١١ ٪ للأولاد حتى ٥ أولاد أي ما مجموعه ٧٥ ٪ من الحد الأدنى للأجور .
يستفيد منها الأولاد الشرعيون و المتبنون حتى سن ال ١٦ و تمتد حتى سن ال ٢٥ في حال كان الولد لا يزال يتابع الدراسة . أما الأولاد ذوو العاهات فيستفيدون مدى الحياة.بالنسبة للإناث فلا يشملهم حد السن و لا يقطع عنهم التعويض إلا في حال تعاطي عمل مأجور أو الزواج .
للإستفادة من هذه التعويضات يدفع رب العمل ١٥ ٪ من الأجر الشهري الحاضر على أن لا يتعدى المبلغ المدفوع ثلاثة أضعاف الحد الأدنى .

(٤) - تعويضات نهاية الخدمة

لتقاضي تعويض نهاية الخدمة على العامل :
- أن يكون قد تجاوز العشرين سنة خدمة .
- أن يكون مصابا" بمرض يمنعه من مزاولة عمله .
- أن يكون قد بلغ السن القانوني ٦٤ عاما".
- أن تكون المرأة العاملة قد استقالت من عملها ١٢ شهرا"بعد زواجها .
و يبلغ الإشتراك في هذه الحالة ٨,٥ ٪ من الأجر الشهري يتحمله رب العمل .
إن هذا النظام غير عادل خاصة عند وجود تضخم أو تدهور في سعر صرف العملة الوطنية .

د_ الكفاءات المطلوبة

إن لمستوى التعليم و الثقافة التأثير المباشر على النمو الإقتصادي في أية دولة.و قد عرف لبنان و منذ زمن طويل أهمية التعليم و كيفية الإستثمار في هذا المجال . و يظهر ذلك بوضوح من خلال العدد الكبير للمدارس و الجامعات و المعاهد الموجودة اليوم في لبنان . فالهدف ليس فقط العمل على إستقطاب الإستثمارات الخارجية فحسب إنما أيضا"معرفة كيفية الإستفادة منها .و لم يعاني لبنان أي نقص من حيث الكفاءات المطلوبة، الأمر الذي مكنه من لعب دور أساسي في المنطقة العربية لناحية تصدير اليد العاملة الكفوة و المتعلمة .
و لكن الحرب بسنواتها الطوال ،جعلت مناهج الدراسة تتقادم .و نتيجة لتدخلات قوى الأمر الواقع ، جعلت مستوى التعليم يتدنى ، كما إنها الحقت ضررا"كبيرا"في المنشآت و التجهيزات التعليمية . و خلال السنوات القليلة الماضية ، بذلت السلطات المسؤولة جهودا' ملحوظة في مجال إعادة تأهيل القطاع التعليمي. فقامت بترميم المدارس المتضررة و

أحدثت وزارة للتعليم المهني و التقني ، ووضعت مناهج جديدة للتعليم بمستوياته الروضة و الإبتدائي و المتوسط و الثانوي .

٣- حالة البنى التحتية

تم في ١٤ حزيران ١٩٩١ التوقيع على إتفاقة بين مجلس الإنماء و الإعمار و شركة (باكتل) الأميركية و دار الهندسة اللبناني لتحضير خطة لإعادة تأهيل لبنان على ثلاثة مراحل .

تتضمن المرحلة الأولى التي تمتد إعادة التأهيل ، إصلاح البنية التحتية و الإقتصادية و تمتد ما بين الأعوام ١٩٩٢-١٩٩٤ .

المرحلة الثانية أو مرحلة النهوض الإقتصادي يجري خلالها العمل على إزالة آثار الحرب على مختلف الأصعدة و تمتد بين عامي ١٩٩٥ و ١٩٩٦ .

المرحلة الثالثة و الأخيرة تضع خطة إقتصادية للأعوام العشرة القادمة من عام ٢٠٠٠ الى العام ٢٠١٠ . و في عام ١٩٩٢ تم إقرار خطة النهوض الوطني العاجل لمدة ٣ أعوام (١٩٩٣-١٩٩٥) National Emergency Rehabilitaion Programme قدرت كلفتها : ٢,٣ مليار دولار .و كان هدفها الرئيسي التأهيل الفوري للبنية التحتية المادية و الإجتماعية . لكن هذه الخطة عادت و أدمجت عدة مرات في خطط أطول مدى .و كان آخرها الخطة التي عرفت بخطة ٢٠٠٠ ، ١٩٩٥ - ٢٠٠٧ ، قدرت كلفتها بنحو ١٧,٨ مليار دولار باسعار ١٩٩٥ (٢) ، توزعت قطاعيا* حسب الجدول رقم -٩- التالي :

جدول رقم (٩)
التوزع القطاعي الإجمالي الإنفاق في الخطة ١٩٩٥ - ٢٠٠٧

القطاع	النسبة المئوية من مجموع الإنفاق
١- البنية التحتية المادية (كهرباء ، اتصالات ، طرقات اوتوستردات)	٣٧٪
٢- البنى التحتية للقطاعات الإجتماعية (التربية ، التعليم المهني و التقني التعليم العالي و الثقافة ، الصحة العامة ، الشؤون الإجتماعية ، الإسكان)	٢٥ ٪
٣- الخدمات الإقتصادية - الإجتماعية (المياه ، الصرف الصحي ، النفايات الصلبة و البيئة ، النقل العام و سكك الحديد)	٢٢٪
٤- القطاعات المنتجة (الزراعة و الري ، الصناعة و النفط ، المطار ، المرافئ المناطق الحرة ، السياحة ، خدمات القطاع الخاص).	٨ ٪
٥- أجهزة الدولة (الأبنية الحكومية ، القوى الأمنية ، الإعلام ، الإدارة العامة)	٨ ٪
المجمـــوع	١٠٠

* المصدر : A. BAROUDI , Council for Reconstruction and Development , Horizon 2000 Synopsis Sept 1995

و بالفعل أطلقت الحكومة ورشة ضخمة لإعادة الإعمار في جميع مجالات البنى التحتية . و قد تحققت الى الآن إنجازات ملحوظة على صعيد إعادة إعمار و تحديث شبكات الكهرباء والهاتف و الطرقات .لكن نلاحظ أن ورشة إعادة الإعمار هذه تعتمد على تشغيل القوى العاملة الوافدة أكثر بكثير من إعتمادها على القوى العاملة اللبنانية .

٤- المحفزات الأخرى للإستثمار في لبنان

و يمكن تلخيصها بالآتي :
أ- الحرية التامة في التجارة الخارجية .
ب- مؤسسة ضمان الودائع في لبنان و حرية التحويلات المصرفية .
ج- حماية الملكية الخاصة .
د- المؤسسة الوطنية لضمان الإستثمارات .
ه - المؤسسة العامة لتشجيع الإستثمارات (IDAL)
و- تشريعات و إجراءات أخرى .

أ- التجارة الخارجية

تتميز التجارة الخارجية في لبنان بالحرية التامة إذ تنعدم القيود الإدارية أو القانونية فيما يتعلق بكمية البضائع المستوردة أو الأشخاص المستوريدين أو أسعار هذه البضائع. كما تعفى وزارة الإقتصاد الوطني الآلات ، قطع الغيار ، أدوات البناء المستوردة و أية مواد أولية مستوردة من الخارج ، من الرسوم الجمركية .

ب- ضمان الودائع في المصارف اللبنانية

أنشأت المؤسسة الوطنية لضمان الودائع بعد أزمة بنك " أنترا" عام ١٩٦٦ . و قد قامت هذه المؤسسة لتقوية الثقة في المصارف اللبنانية و إستقطاب الرساميل الأجنبية الى هذه المصارف لما يرافق ذلك من تقوية للدورة الإقتصادية و النمو الإقتصادي . و تراوحت تغطية الودائع ما بين ٣٠,٠٠٠ ل.ل. عام ١٩٦٧ و ٥,٠٠٠,٠٠٠ ل.ل.عام ١٩٩٦ .

من ناحية ثانية تبرز أهمية الدور الذي يلعبه قانون السرية المصرفية في استقطاب الودائع المصرفية لا سيما من الدول العربية المجاورة . و تجدر الإشارة هنا الى أن القطاع المصرفي في لبنان يتميز بالحرية المطلقة في تحويل أية مبالغ من و الى المصارف اللبنانية .

ج- حماية الملكية الخاصة

ينص الدستور اللبناني على حماية الملكية الخاصة، مما يشكل نوعاً من الضمانة غير المباشرة للأملاك الخاصة . الأمر الذي يؤثر ايجاباً على إستقطاب الإستثمارات في قطاعي البناء و العقارات .

د- المؤسسة الوطنية لضمان الإستثمارات

أنشأت المؤسسة الوطنية لضمان الإستثمار بناء على القانون رقم ٣ الصادر في ١٥ كانون الثاني من عام ١٩٧٧ . و تقوم هذه المؤسسة مقابل ٢ ٪ من مبلغ الإستثمار بالتأمين على الإستثمارات ضد الأوضاع التالية :

- أخطار الحرب ، الثورات ، و الأزمات الإجتماعية الحاصلة بعد ١٧ كانون الثاني ١٩٧٧ و يشمل التأمين جميع المعدات و الأدوات المتعلقة بالإستثمار .
- المخاطر الناجمة عن التأميم و المصادرة .
- التحويلات الخارجية للمبالغ و الأرباح الإستثمارية بالإضافة الى معاشات المستخدمين . ويصبح التأمين إلزامياً في الحالات التالية :

- الإستثمارات الجديدة في القطاعين الصناعي و السياحي (بعد ١٣ أيلول ١٩٨٣) عندما تتخطى هذه الإستثمارات عتبة الخمسة ملايين ليرة لبنانية .
- الإستثمارات الناتجة عن قروض ممنوحة من قبل الدولة .
- الإستثمارات الجديدة الموجهة نحو تحسين و دعم إستثمارات قديمة لا زالت قائمة عندما يتخطى المبلغ الإجمالي عتبة الخمسة ملايين ليرة لبنانية .

و في الفترة الممتدة من عام ١٩٧٩ الى عام ١٩٨٣، ضمنت هذه المؤسسة إستثمارات أجنبية وافدة الى لبنان بمبلغ ٢٥٠ مليون دولار أميركي . لكن بفعل الحرب جمدت هذه المؤسسة عملها في لبنان بعد عام ١٩٨٣ .
و بموجب قانون رقم ٢٨١ من كانون الأول ١٩٩٣ تعاقدت الحكومة اللبنانية مع مؤسسة ضمان الإستثمارات العالمية المتعددة (MIGA) .و قد أنشأت هذه المؤسسة التابعة للبنك الدولي في عام ١٩٨٨ . و منذ إنشاءها التحق بها ١٧٩ بلداً .و تضمن المؤسسة الأخطار الناتجة عن الحرب ، المصادرة و تحويلات رؤوس الأموال . و يمكن القول هنا أن قبول هذه المؤسسة بضمان الإستثمارات الوافدة الى لبنان كان وراء إرتفاع حجم الإستثمارات التي وفدت الى لبنان في الأعوام الأربعة الأخيرة .

د - المؤسسة العامة لتشجيع الإستثمارات في لبنان (IDAL)

تأسست عام ١٩٩٥ . و يتركز عملها على تطوير و تحسين فرص الإستثمار . فتقوم الدولة اللبنانية بتحويل المشاريع الكبرى الى هذه المؤسسة، لكي تقوم بدورها بإعداد دفاتر الشروط اللازمة ليجري تلزيمها ، أي المشاريع ، من قبل الدولة على أساس نظام ال BOT . و على سبيل المثال نذكر السوق الحرة ، و المنطقة الحرة التي ستخدم لبناء المستودعات و الفنادق ، و مشروع تموين المطار .

و قامت المؤسسة عام ١٩٩٧ بتكليف شركة (Lebanon Invest) . ليبانون افست - بتأمين تمويل رسملة شركة الطرقات اللبنانية ، التي ستعمل في مجال تطوير الطرقات و قطاع المواصلات .

كما تقوم هذه المؤسسة على إنشاء قصر المؤتمرات و المركز الثقافي الدولي في بيروت . و من المتوقع أن يؤمن هذا المشروع الذي تبلغ قيمته ٤٠٦ مليون دولار حوالي ٣٥٠٠ فرصة عمل .كما أن المخططات تشمل إكمال شبكة الطرق السريعة اللبنانية على مسافة حوالي ١٤ كلم بين نهر بيروت و المعاملتين، بتكاليف تقدر ب ٣٧٤ مليون دولار أميركي على أن يكون ذلك حتى نهاية عام ٢٠٠٠

إضافة الى ذلك فإن مشروع الطريق الدائري المجزء الى قسمين الأول على امتداد ٢٠ كم بين منطقتي خلدة و انطلياس و الآخر، الطريق السريع العربي الممتد حوالي ٥٦ كم من بيروت الى الحدود السورية ، تبلغ تكاليفه حوالي ٧٥١ مليون دولار اميركي .

و - تشريعات و اجراءات أخرى

و يمكن أن ندرج تحت هذا العنوان جملة من المحفزات الأخرى على الإستثمار . و منها أن قوانين تأسيس الشركات في لبنان متساهلة جدا" و تعطي للمؤسسين ،مهما كانت جنسيتهم ،الحقوق نفسها التي يتمتع بها اللبنانيون .و تنبثق عن غرفة التجارة و الصناعة لجنة تحكيم لفض النزاعات و حل المشاكل التجارية .كما إن الحكومة اللبنانية قامت بتوقيع العديد من الإتفاقيات مع دول أخرى ،لتفادي الإزدواج الضريبي ،الى جانب سنها لقوانين حديثة لشركات "الأوف شور "و الشركات القابضة .

٤- الإجراءات الإدارية

تلعب الإدارات و المؤسسات الرسمية دورا"فاعلا"في أي عملية نهوض إقتصادي. و من أجل استقطاب رؤوس الأموال من الخارج على الدولة أن تقوم بتسهيل و تسريع المعاملات الإدارية و القانونية و مكافحة الرشوة و الفساد في الإدارة .

و لتقييم الواقع اللبناني على هذا الصعيد و مقارنته مع بعض الدول العربية المجاورة يجب علينا أولا" الأخذ بعين الإعتبار اربعة عوامل يمكن أن تعطينا صورة عامة عن الوضع السائد في لبنان حاليا" ٠

- العامل الأول (العلامة المسجلة من ٠ الى ١٠) : مدى تقيد الدولة بالإتفاقيات المعقودة ٠ كلما زاد الخطر الناتج عن الإخلال و التغيير بهذه الإتفاقيات ، كلما تدنت العلامة المعطاة ٠ أما الدولة التي تحترم كل الإتفاقيات المعقودة فتحصل على علامة تناهز العشرة ٠

- العامل الثاني (العلامة المسجلة من ٠ الى ١٠) : خطر التأميم و المصادرة ٠
كلما ازدادت أخطار التأميم و المصادرة كلما تدنت العلامة المعطاة ٠ أما إذا انخفض هذا الخطر فتقترب العلامة من العشرة ٠

- العامل الثالث (العلامة المسجلة من ٠ الى ١٠) : أخطار تفشي الرشوة و الفساد في الإدارات و المؤسسات العامة ٠
تحصل الدولة التي يستشري فيها الفساد على علامة تناهز الصفر ٠ و كلما تقلصت دائرة الفساد و الرشوة كلما اقتربت العلامة المعطاة من الرقم عشرة ٠

- العامل الرابع (العلامة المسجلة من ٠ الى ٦):حكم القانون
تحصل الدولة هنا على علامة تناهز الصفر ،إذا كان حكم القانون غائبا" عنها كليا" و لا يوجد أي دور للنظام القضائي فيها ٠ و تحصل على علامة تناهز الستة ،الدولة التي يسود فيها حكم القانون ٠ و تجدر الإشارة هنا الى أن مدى تقيد المواطنين داخل الدولة بحكم القانون يؤخذ أيضا" بعين الإعتبار في هذا العامل ٠

- العامل الخامس (العلامة المسجلة من ٠ الى ٦) طبيعة الإدارة ٠
فكلما كانت مؤسسات الدولة متحررة من الممارسات الشاذة و الضغوطات السياسية و كلما تميز الموظفون بالكفاءة و الخبرة ، و النزاهة ، كلما اقتربت العلامة المعطاة من الرقم ٦ ٠ و عندما تكون معاملات الدولة معقدة و يطغى عليها الفساد و الرشوة، تقترب العلامة من الصفر ٠
يظهر بنتيجة هذه العوامل أن العلامة المعطاة على علاقة عكسية بدرجة الخطر ٠ فكلما إنخفضت هذه الدرجة كلما ارتفعت العلامة المعطاة ٠ و الجدير ذكره أن أهمية هذه العوامل في النمو الإقتصادي و إستقطاب الإستثمارات الإجنبية استعملت في عدد كبير من الدراسات ٠

ب- ضريبة أنصبة الأرباح الثابتة و هي ٥ ٪ مهما كانت الأرباح المحققة (الفقرة ٧٢ من قانون الضرائب ٠

ج- ضريبة على قيمة رأس المال الزائدة (غير موجودة) ٠

د- ضريبة على أرباح الشركات المساهمة تبلغ ١٠ ٪ (الفقرة ٣١ من قانون الضرائب ٠)

ه- ضريبة على عائد رأسمال الإستثمار تبلغ ٥ ٪ (الفقرة ٧٢ من قانون الضرائب) ٠

و- الضريبة على ارباح المهن الصناعية و التجارية و غير التجارية تتراوح ما بين ٣ ٪ و ١٠ ٪ ٠

المبلـــغ	الضريبـــة
صفـر - ٧,٥٠٠,٠٠٠	٣ ٪
٧,٥٠٠,٠٠٠ - ١٨,٥٠٠,٠٠٠	٥ ٪
١٨,٥٠٠,٠٠٠-٣٧,٥٠٠,٠٠٠	٧ ٪
٣٧,٥٠٠,٠٠٠ و ما فوق	١٠ ٪

ز - ضريبة الإقتطاع الجزافي (الفقرة ٤١-٤٢ من قانون الضرائب) :

إن المبالغ الوافدة الى لبنان من قبل أشخاص و شركات غير مقيمين على الأراضي اللبنانية تخضع للضريبة على الشكل التالي :

(١)- ١٠ ٪ من المبالغ المدفوعة تخضع لضريبة قدرها ١٠ ٪ إذا كانت هذه المبالغ غير متقلبة ٠

(٢)- ٥٠ ٪ من المبالغ المدفوعة تخضع لضريبة قدرها ١٠ ٪ اذا كانت هذه المبالغ قد دفعت لقاء خدمات معينه ٠

ح - ضريبة الشركات القابضة اللبنانية (قانون رقم ٤٥ من سنة ١٩٨٣) :

تخضع الشركات القابضة اللبنانية لضريبة سنوية على رأس المال و الإحتياط على الشكل الآتي على أن لا يتعدى المبلغ المدفوع ال ٥٠٠,٠٠٠ ل٠ل٠ سنويا" ٠

المبلـــغ	الضريبـــة
صفـــر - ٥٠,٠٠٠,٠٠٠	٦ ٪
٥٠,٠٠٠,٠٠٠ - ٨٠,٠٠٠,٠٠٠	٤ ٪
٨٠,٠٠٠,٠٠٠ و ما فوق	٢ ٪

ط – الضريبة على شركات التوظيف اللبنانية (أوف شور) :
تدفع هذه الشركات مبلغاً" مقطوعاً" قدره ١,٠٠٠,٠٠٠ ل.ل. ميما كانت الأرباح المحققة (قانون رقم ٤٦ من سنة ١٩٨٣)

ي – الضريبة على المتعاقدين مع القطاع العام تبلغ ١٠ ٪ فقط من قيمة الأرباح ميما كان حجم الأرباح المحققة .

ك – أعفيت المؤسسات الصناعية التي تقام في المناطق التي تحظى تنميتها باهتمام خاص من قبل الدولة من ضريبة الدخل لمدة تتراوح بين ٦ و ١٠ سنوات .

حواشي القسم الثالث :

(١) - المؤسسة العربية لضمان الإستثمار : تقرير مناخ الإستثمار في الدول العربية - ١٩٩٦

(٢) - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي : ملامح التنمية البشرية في لبنان ، بيروت ، كانون الثاني ١٩٩٧.

القسم الرابع : أثر العوامل السابقة على الإستخدام و سوق العمل .

١-أثر الواقع الإقتصادي و الإجتماعي الذي خلفته الحرب على الإستخدام و سوق العمل :

لم يعرف لبنان قبل الحرب الأهلية ، سياسة إستخدام محددة ، لا على نحو مستقل و لا كجزء من سياسة أو خطة تنمية إقتصادية و إجتماعية عامة . حتى أنه كانت تنقصه قاعدة المعلومات و البيانات اللازمة لوضع مثل هذه السياسة ، إن كان تلك التي تتناول محددات عرض القوى العاملة أو محددات الطلب عليها . و دخل لبنان مرحلة الحرب الأهلية و سوق العمل فيه ، تعاني من تشوه واضح . فالإقتصاد كان يحقق معدلات نمو مرتفعة نسبيا" مقابل معدلات منخفضة للمشاركة في النشاط الإقتصادي ، و معدلات مرتفعة على صعيدي الهجرة و البطالة ، في حين أن حجم القوى العاملة غير اللبنانية كان كبيرا" . أضف الى ذلك أن توزع القوى العاملة على قطاعات الإنتاج و المناطق كان يعاني من خلل كبير، و أن النظام التعليمي كان الى حد بعيد ضعيف الصلة بالنشاط الإقتصادي (١) .

و أضافت الحرب الأهلية الطويلة الى تشوه سوق العمل ، تدهورا" في أوضاع القوى العاملة . فالنمو الإقتصادي المميز تحول الى تراجع كبير في الناتج المحلي ترافق مع زيادة ملحوظة في معدلات المشاركة في النشاط الإقتصادي و في الوقت نفسه إزدياد كبير في حجم القطاع غير النظامي و ارتفاع كبير في معدلات البطالة و الهجرة . و هذه الأخيرة طاولت بشكل رئيسي ذوي المهن و الإختصاصات العالية ، الفنية من القوى العاملة. و اذا كان المستوى التعليمي للقوى العاملة قد ارتفع بشكل ملحوظ ، فإن هذه الظاهرة انحصرت تقريبا" في مجال التعليم العام ، و صبت بشكل رئيسي في زيادة اعداد اصحاب اختاصاصات المهن الحرة من أطباء و صيادلة و مهندسين و محامين .هذه المهن التي أصبحت تشكو على نطاق واسع، من تفشي البطالة المقنعة و الإستخدام الناقص في صفوفها . و كانت نتيجة كل ذلك تدني واضح في إنتاجية القوى العاملة و انخفاض خطير في قيمة الأجور و التقديمات الإجتماعية . و بالتالي تدهور كبير في مستوى معيشة ما يقارب ثلثي القوى العاملة .(٢)

٢- أثر السياسات المالية و الإعمارية و النقدية الحالية على الإستخدام و سوق العمل :

يجمع الكثير من الخبراء الإقتصاديين على أن مستوى البطالة بلغ في لبنان حوالي ال ١٥ ٪ في سنة ١٩٩٦ . و هو يعني استمرار ارتفاع معدلات البطالة على الر غم من مرور حوالي الثلاث سنوات على تطبيق السياسات الحكومية الجديدة . و تشير بعض الدراسات الى تباطؤ نمو عدد الوظائف الجديدة . فالجدول رقم (١) يبين هذا الواقع في القطاع الصناعي .

جدول رقم (١)
الإستثمار و الوظائف الجديدة في القطاع الصناعي

السنـــة	عدد المؤسسات الجديدة	الوظائف الجديدة
١٩٩٤	٤٠٨	٣٤٠٠
١٩٩٥	٤٣١	٣٤٥١
١٩٩٦	٤٥٩	٣٤١٤

* المصدر : Baroudi (١٩٩٧)(٣)

كما أن الجدول رقم (٢) يبين عدد الوظائف الجديدة في القطاع المصرفي و هو القطاع الذي شهد نموا" كبيرا" في سنوات ما بعد عام ١٩٩٢ .

جدول رقم (٢)

نمو الوظائف في القطاع المصرفي

السنـــة	عدد الوظائف	النمو (٪)
١٩٩٢	١٢٧٧٩	
١٩٩٣	١٢٢٢٠	٪ ٣,٤٥
١٩٩٤	١٣٦٣٤	٪ ٣,١٢

* المصدر : مصرف لبنان (٤)

على الرغم من هذه المؤشرات الثلاث فإن عدم وجود إحصاءات دقيقة حول واقع سوق العمل و حجم العمالة في كل قطاع على حدة تمتد الى فترات سابقة لسنة ١٩٩٢ و لفترة ما بعد ١٩٩٢، يمنعنا من القيام بدراسة متكاملة لتأثير السياسات الجديدة على درجة العمالة و البطالة و الأجور، و ذلك عبر ايجاد علاقات سببية إحصائية مرتكزة الى معادلات علم الإحصاء الإقتصادي . و لكن غياب هذه الإحصاءات لا يمنعنا أن ندرس منحى و درجة تأثير هذه السياسات على سوق العمل بواسطة النظرية الإقتصادية أو بالمقارنة مع تجارب البلدان التي اعتمدت مثل هذه السياسات .

و في هذا الإطار يمكن إستخلاص ما يلي :

أ- إن السياسة المالية من جهة الإنفاق المتزايد و ارتفاع عجز الخزينة في فترة ما بعد ١٩٩٢، تؤثر ايجابيا" على سوق العمل من حيث أن الموازنات الحكومية شكلت أحد الركائز الأساسية للطلب العام في لبنان ٠و بالتالي الحفاظ على مستوى العمالة ٠ فعلى هذا المستوى لم تتبع الحكومة اللبنانية سياسة مالية تقشفية بالمقارنة مع البلدان الأخرى التي مرت بتجربة مماثلة ٠

ب- أدت سياسة الحكومة في تمويل عجز الخزينة عبر سندات الخزينة الى ارتفاع معدلات الفائدة الحقيقية بشكل كبير ابتداءا" من عام ١٩٩٤ ٠و بالتالي فإن عجز الخزينة المزمن أدى الى حدوث عملية حشر للإستثمار الخاص (crowding - out effect) ،عبر زيادة كلفة الرأسمال و عبر تحويل المدخرات الخاصة الى تمويل عجز الخزينة ٠ و بالمقارنة مع الولايات المتحدة في الثمانينات حيث أن كل دولارا" من عجز الخزينة على المدى المتوسط يؤدي الى إنخفاض الإستثمار الخاص بحوالي ٤٠ سنتا" ، يمكننا القول بأن تراكم عجوزات الخزينة في لبنان ،كان له أثر سلبي كبير على الإستثمار الخاص و بالتالي على إمكانية خلق فرص عمل جديدة في هذه الفترة ٠

ج- إن السياسة الضرائبية الجديدة التي بدأ العمل فيها عام ١٩٩٤ و التي هدفت الى زيادة نشاط العمل و المبادرة الفردية و تحويل الموارد الى الإستثمار بدلا" من الإستهلاك، يجب أن يكون لها تأثير ، على المستوى النظري على الأقل ، ايجابي على سوق العمل ٠ إلا إن عدم توافر إحصاءات حول جانب العرض في سوق العمل ،يمنعنا من القيام بمثل هذا البحث ٠ هذا مع العلم ان التجارب الأميريكية في هذا الإطار اثبتت فشلها في الثمانينات ٠ و بالتالي فإن هذه السياسة يمكن إعتبارها محايدة في تأثيرها على سوق العمل ٠

د- إن سياسة الإنفاق بشكل عام على الصعد الإجتماعية و على صعد تنمية الموارد البشرية ،يساعد نظريا" على تحسين اسواق العمل و زيادة الإنتاجية (٥) ٠ و لما كانت الحكومة لم تبدل من وجهة النفقات الحكومية السائدة ما قبل سنة ١٩٩٢ ، وبقيت هذه النفقات تتوزع بين النفقات الحديثة و النفقات التقليدية ، بنسبة ١٥ ٪ للأولى و نسبة ٨٥ ٪ للثانية،يمكن القول أن هذه السياسة بقيت محايدة في تأثيرها على سوق العمل ٠

ه- إن نمو الدين العام بشكل تصاعدي ، خصوصا" في سنتي ١٩٩٦-١٩٩٧ ،ليبلغ في حزيران ١٩٩٧ ال ١٥ مليار دولار ، أصبح يشكل ضغطا" على الإقتصاد اللبناني سينعكس، ربما في المستقبل على توقعات المستثمرين الداخليين و الخارجيين بالنسبة الى استقرار الإقتصاد و نقده و نظامه الضرائبي ٠ و بالتالي فإن هذا النمو للدين قد

يؤدي في المستقبل الى تأثير سلبي على سوق العمل .و هذا التأثير سيتضاعف إذا أدى هذا النمو المتصاعدي الى أزمة نقدية شبيهة بأزمة المكسيك عام ١٩٩٤ .
و استنتاجا" فعلى الرغم من أن عجوزات الخزينة كان لها تأثير ايجابي على سوق العمل . إلا أن نموها المتصاعد ربما سيؤدي الى سلبية كبيرة على الأمد الطويل ان لم نقل المتوسط .

و- خلال الفترة ١٩٩٣-١٩٩٦ قامت الحكومة بانفاق نحو ٣,٦ مليارات دولار و ذلك من داخل الموازنة و من خارجها عبر مجلس الإنماء و الإعمار،على الإستثمار العام .و قد تركز القسم الأعظم من الإستثمارات العامة على البنى التحتية المادية . و إذا كان تأثير ورشة الإعمار الضخمة على سوق العمل هو بالتأكيد ايجابي ، فإننا نلاحظ بالمقابل أن القسم الأكبر من العمالة التي استقطبتها هذه الورشة هي عمالة غير لبنانية .

ز- إن خطة النهوض الإقتصادي التي تعتمد صرف ١٧,٧ مليار دولار على القطاعات الإقتصادية و الإجتماعية في السنوات ١٩٩٥ - ٢٠٠٧ سوف تؤثر ايجابا" على اسواق العمل في المدى الطويل، من خلال انعكاسها ايجابا" على النمو الإقتصادي ،و من خلال رفع مهارة و جهوزية العمال اللبنانيين، و من خلال خفض أكلاف الإنتاج، و أخيرا" من خلال رفع مستوى الإنتاجية في الإقتصاد اللبناني ككل .

ح- إن السياسة النقدية الإنكماشية أثرت تأثيرا" سلبيا" على العمالة في لبنان . فطبقا" للتجارب في البلدان التي اتبعت سياسات نقدية إنكماشية ،فإن التأثير المباشر يكون دائما" على الدخل القومي و العمالة . ففي الولايات المتحدة في الثمانينات، أدت سياسة المصرف الفدرالي المركزي الإنكماشية الى فقدان الإقتصاد الأميركي حوالي ١,٢ تريليون دولار من الإنتاج غير المحقق في الفترة ١٩٨٠-١٩٨٤ و ذلك من أجل خفض التضخم من ٩ ٪ الى ٤ ٪ (٦).
و قد نجح مصرف لبنان في خفض التضخم منذ سنة ١٩٩٣، من نسبة ٢٩ ٪ الى نسبة ١٠٪ في سنة ١٩٩٦ و بالتالي لا بد أن الإقتصاد اللبناني قد خسر نسبة من طاقة الإنتاج في تلك السنوات .و لا يمكن تحديد هذه النسبة و نسبة البطالة الناتجة عنها إلا من خلال تحديد منحنى فيليبس الذي لا مجال لتحديده إذا أخذنا بعين الإعتبار الحالة الراهنة للإحصاءات اللبنانية .

ط- أدت السياسة النقدية اللبنانية المحافظة الى وجهة أحادية البعد لسياسة المصرف المركزي اللبناني ،و بالتالي الى عدم إيلاء القطاعات المنتجة مثل الصناعة و الزراعة حصة أكبر من القروض المعطاة من قبل المصارف التجارية اللبنانية . إن عدم التدخل المباشر لمصرف لبنان في تشجيع مثل هذه القروض ، بالإضافة الى فقدان السيولة و ارتفاع معدلات الفائدة قد أثر سلبا" على هذه القطاعات و بالتالي على العمالة فيها .

ي- أدت سياسة البنك المركزي اللبناني ، المرتكزة على تحفيز و جذب رؤوس الأموال الأجنبية الى لبنان من أجل تحسين وضع ميزان المدفوعات و رفع إحتياطي العملات الأجنبية ، الى حصول انخفاض مماثل في الصادرات الصافية ٠و بالتالي أثرت سلبيا" على درجة العمالة في القطاعات التصديرية و في بعض القطاعات التي تعرضت لمنافسة شديدة من البضاعة الأجنبية نتيجة تدفق الرساميل الأجنبية ٠ و في هذا الإطار قدر في الولايات المتحدة أنه لكل دولار من الرساميل الأجنبية الوافدة تنخفض الصادرات الصافية بمعدل ٢٥ سنتا" (٧)٠و يتوقع انه في البلدان الأصغر حجما" و الأكثر انفتاحا" كلبنان ،أن يكون إنخفاض الصادرات أكبر بكثير ٠و بالتالي يمكننا الجزم أن درجة التأثير العكسي في لبنان أكثر منها من تلك في الولايات المتحدة ٠

xxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxx

في محصلة الأمر ، نلاحظ أن السلطات المسؤولة في لبنان قامت الى الآن بإنجازات مهمة على طريق توفير المناخ المناسب للإستثمار و بالتالي لتعزيز الإستخدام و في طليعة هذه الإنجازات :

أ - وقف الحرب و تحقيق السلم الأهلي ٠
ب- تثبيت سعر صرف الليرة اللبنانية ٠
ج- خفض معدلات التضخم
د- إعادة تأهيل و إعمار البنى التحتية الرئيسية : كهرباء ، اتصالات ، طرقات ، مرفأ ، مطار ٠٠٠٠
ه- البدء بإصلاح النظام التعليمي و تعزيز التعليم المهني و التقني ٠

و بفضل هذه الإنجازات و بعض الإجراءات التشريعية و التنظيمية ،و في مقدمتها خفض الضريبة على الدخل و الأرباح ، كان حجم الإستثمارات التي تدفقت من الخارج خلال الفترة ١٩٩٣-أوائل ١٩٩٦ ، كبيرا" نسبيا" ٠ إلا أن معظم هذه الإستثمارات وظفت في العقارات و سندات الخزينة ٠ و لم تساهم كثيرا" بخلق فرص عمل جديدة ، خصوصا" للذين يفتشون عن عمل من اللبنانيين٠ و لكن الأخطر في الأمر هو أن تجربة العشرين شهرا" الماضية من ١٩٩٦-١٩٩٧ ، أظهرت أن الإنجازات المتحققة لم تكن كافية لخلق مناخ مناسب بشكل دائم للإستثمار ٠ فاستمرار الإحتلال الإسرائيلي في جنوب لبنان ، و استمرار العجز الكبير في الموازنة ، و عجز الحكومة عن القيام بالإصلاح الإداري المطلوب ، إضافة الى تفاقم الوضع المعيشي لشرائح واسعة من اللبنانيين و تزايد الخلل في توزيع الدخل الوطني ، كل هذه ، هي من العوامل التي أصبحت تشكل تهديدا" جديا" للإستقرار السياسي و الإقتصادي و الإجتماعي للبلد٠ و تعمل بالتالي على تغليب مناخ غير مؤات للإستثمار بصرف النظر عن مصدره ، سواء كان محليا" أو خارجيا" ٠

هذا مع العلم أنه لا يجب أن يغيب عن البال أيضاً أنه إذا كان صحيحاً أن النمو الإقتصادي (و بالتالي زيادة حجم الإستثمارات) يشكل شرطاً ضرورياً لخلق فرص جديدة للعمل ، إلا أن تحقيق النمو الإقتصادي ليس كافياً بحد ذاته لتأمين وضع قريب من العمالة الكاملة . لأن تجارب النمو العالمية في العقود الماضية ،أظهرت أن النمو الإقتصادي يمكن أن يترافق و يتعايش مع معدلات بطالة مرتفعة و اتساع دائرة الفقر (٨)، و تؤكد على ذلك التجربة اللبنانية قبل الحرب و خلال السنوات الثلاث ١٩٩٣-١٩٩٥ . من هنا فالعمل على توفير المناخ المؤاتي للإستثمار يجب أن يترافق مع العمل على تنمية القطاعات الإنتاجية الخالقة لفرص العمل المنتجة .

حواشي القسم الرابع

(١)- أنظر نجيب عيسى ، " القوى العاملة و سياسة العمالة في لبنان " المركز اللبناني للدراسات ، بيروت ١٩٩٦ .

(٢)- المرجع نفسه .

(٣) - Baroudi . s. . (1997). " Business Groups and the Representation of Business Interests in Postwar Lebanon : The Case of the Association of Lebanese Industrialists " Paper submitted to the 1997 annual meeting of the Middle East Study Association , San Francisco ,Nov . 22-29 . 1997

(٤)- مصرف لبنان التقارير السنوية و الفصلية ١٩٩٢ - ١٩٩٦ .

(٥)- NICHOLS , D (1984) " Fedral Spending Priorities and Long-Term EconomicGrowth " in " the Legacy of Reagonomics , C. HUTTEN and I.V. SAWHILL (eds) , the Urban Institute , Washington , USA .

(٦)- SAMUELSON . P.and NORHAVS (1994) . " Economics " Mc GREWHILL

(٧)- SUMMERS . L(1984) " The Legacy of Economic Policies " in " The Legacy of Reagonomics ..." op.cit .

(٨) انظر تقارير التنمية البشرية الصادرة عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة .